الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

23
العدد
اكتوبر
2016

الإمارات تقود العالم نحو مدن المستقبل

سيدات أعمال الإمارات عزيمة وإصرار على منافسة الكبار

الاقتصاد" تعزز تعاونها مع شركائها" خدمة للأهداف التنموية

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشرف العام: طارق السويدي

مدير التحرير: عماد العلي

إشراف على التصميم: فاطمة المدني

التنسيق والمتابعة: محمد إبراهيم

التصميم والإخراج الفني: e DESIGN SMART•ELECTRONIC•DESIGNS

للتواصل والإقتراحات communication@economy.ae

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات
مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

داخل هذا العدد

العدد 23 – اكتوبر 2016

صفحـــــة 20
الإمـــارات تقـــود العـــالم
نحـــو مـــــدن المـــــستقـــبل

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979

الإمارة	الهاتف	الفاكس
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

المحتويات

اقتصاد الإمارات
مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

● 7 رسالة الوزير
الإمارات تصنع مستقبلها

● 8 استشراف المستقبل
استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل توسع آفاق التنمية

● 12 تنافسية
الإمارات تعزز موقعها ضمن أكثر الدول تنافسية

● 16 شركاء في النجاح
وزارة الاقتصاد تعزز تعاونها مع شركائها خدمة للاهداف التنموية

● 20 ريادة
الإمارات تقود العالم نحو مدن المستقبل

● 24 تجارة واستثمار
"القيمة المضافة" لن تؤثر على النشاط التجاري والاستثماري

● 26 ابتكار
الابتكار يعزز استدامة نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

● 28 استدامة
سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة عززت وتيرة النمو

● 30 اقتصاد إسلامي
دبي ترسخ مكانتها محورا لحركة الاقتصاد الاسلامي عالميا

● 33 تشريعات اقتصادية
قانون الإفلاس يعزز مكانة الامارات في التنافسية و ممارسة الأعمال

● 37 سيدات أعمال
سيدات أعمال الامارات عزمة وإصرار على منافسة الكبار

● 42 الاقتصاد في أرقام

● 44 أنشطة وفعاليات

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

القيم

الشفافية، احترام الحقوق، التميز، روح الفريق، المشاركة والابتكار.

الرسالة

تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة

الإمارات تصنع مستقبلها

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

بات التخطيط لصناعة المستقبل مهمة ملحة وضرورية لبناء الدول وتطورها و تعزيز تنميتها المستقبلية، لذلك تُعد استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل التي أطلقت مؤخرا بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" واعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله " محركاً أساسياً لجهود حكومة الإمارات، لترسيخ صيغة عمل تستخدم أدوات المستقبل للتعامل مع التوجهات والفرص والتحديات المستقبلية، ووضع السيناريوهات والحلول الاستباقية لمتغيرات وتطورات الغد على أسس علمية بحتة.

وتهدف الاستراتيجية إلى الاستشراف الباكر للفرص والتحديات بالقطاعات الحيوية كافة في الدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على المستويات كافة لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

إن الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وفهم تحدياته من المقومات الرئيسة في صناعة النجاح للمجتمعات والدول، فلا يمكن استمرار النجاح دون امتلاك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، خصوصاً في العصر الحالي، إذ تزايد الاهتمام باستشراف المستقبل نتيجة للتطورات الهائلة والمتسارعة في شتى مناحي الحياة، والتي تستلزم من الجميع الاهتمام باستشراف المستقبل من أجل تحديد رؤية مستقبلية تمكنه من ملاحقة المتغيرات ومواكبتها.

ونجد معظم دول العالم المتحضر اليوم تتطلع إلى الأمام والمستقبل البعيد بل والتخطيط لمستقبلها من خلال التحضير له مسبقاً لا انتظار فرضه عليها من خلال العديد من الاحتمالات والظروف والأمر الواقع، فالاستشراف يساعد على اكتشاف المشكلات والاستعداد لمواجهتها وتقليص مخاطرها لأدنى حد ممكن. ولقد تمكنت دولة الإمارات من تحقيق مكانتها الريادية عالمياً، ووضعت نفسها على الخارطة العالمية بفضل الابتعاد عن التفكير التقليدي والتركيز على الاستشراف المبكر للمستقبل، وتميزها في قطاعات حيوية تعد أعمدة رئيسة في مؤشرات التنافسية العالمية مثل الاقتصاد والصحة والتعليم والبيئة.

إن أهمية استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل لا تكمن في كونها تهدف إلى وضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءا من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل القطاعات الحيوية كافة فقط وإنما كذلك لأنها تضع الآليات والوسائل اللازمة لترجمة هذه الأهداف على أرض الواقع كإنشاء كلية متخصصة للمستقبل وإرسال بعثات تخصصية إلى الجامعات الدولية الرئيسية في مجال التخطيط الاستراتيجي وإطلاق تقرير دوري من مجلس الوزراء حول استشراف مستقبل الدولة يتم تحديثه كل سنة بناء على التطورات ويكون مرجعا لخطط استشراف المستقبل كافة وإطلاق مختبرات حكومية متخصصة ببناء سيناريوهات المستقبل.

و تدشن استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل مرحلة جديدة من العمل الوطني تشارك فيها كل الجهات والهيئات المعنية من أجل هدف رئيسي هو الحفاظ على المكتسبات التنموية التي تحققت على أرض الواقع والانطلاق بمسيرة التنمية إلى آفاق أرحب وأوسع في المستقبل تتبوأ فيها الإمارات مرتبة متقدمة في كل مؤشرات النمو والتطور بما يضمن ترسيخ تجربتها التنموية ويعزز الثقة بالمستقبل.

فالرؤية والرسالة والأهداف التي طرحتها الخطة الطموحة للحكومة تأتي تجسيداً للنهج الوطني في تقديم أفضل الخدمات في مجالات الحياة كافة، ما يسهم في ارتقاء الدولة والمجتمع، والإسهام في وضع الأسس والبرامج المبنية على نتائج ودراسات مستقبلية.وتؤكد استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل للعالم أن ما تفعله الدولة من إنجازات يمثل مستقبلها المشرق، خصوصاً أن أهميتها تكمن في نظرتها الشاملة إلى قضية التنمية، وهو ما ظهر جلياً من خلال تركيزها على جميع القطاعات التنموية، سواء التعليمية أو الاجتماعية والصحية، وغيرها من بقية القطاعات.

وأهم ما يميز الدول المتقدمة أنها تفكر دوما في المستقبل وتخطط له جيدا وتضع الأسس والمرتكزات التي تمكنها من العبور الآمن إليه وهذا ما أدركته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها وحتى وقتنا الراهن لأنها تدرك أن التنمية عملية مستمرة وشاملة وتتطلب رؤية شاملة تربط الماضي بالحاضر والمستقبل وهذا ما عبر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بقوله: نحن دولة كنا منذ البداية مغرمين بالمستقبل ومتطلعين إليه وهذا أحد أهم أسرار نجاحاتنا التي نراها اليوم.

ان التخطيط للمستقبل والاستثمار فيه نهج ثابت لدولتنا الحبيبة ، وهذا دليل على أنها تملك كل مقومات النمو والتطور والتقدم ،حيث تقوم تجربة التنمية فيها على التخطيط العلمي للحاضر والمستقبل والسعي الدائم إلى المركز الأول من خلال خطط واستراتيجيات واضحة ومحددة الأهداف لعل أبرزها في هذا الشأن رؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل الدول في العالم في الذكرى الخمسين لإنشائها.

و ليس أدل على سلامة النهج الذي تتبعه الإمارات في استشراف المستقبل أنها استطاعت أن تشخص بوضوح التحديات التي تواجهها في المستقبل ووضعت الاستراتيجيات الفعالة للتعامل معها ،وهي تعمل منذ الان لمرحلة اقتصاد ما بعد النفط ،وهذا التوجه الصائب يمثل نموذجا للتفكير المستقبلي والتخطيط السليم له حفاظا وتعزيزا للتنمية الشاملة والمستدامة.

وفق الله قيادتنا الرشيدة لما فيه خير الوطن والمواطن.

استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل توسع آفاق التنمية

> محمد بن راشد: نحن دولة مغرمة بالمستقبل وهذا أحد أهم أسرار نجاحنا

تدشن استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل مرحلة جديدة من العمل الوطني تشارك فيها كل الجهات والهيئات المعنية من أجل هدف رئيسي هو الحفاظ على المكتسبات التنموية التي تحققت على أرض الواقع والانطلاق بمسيرة التنمية إلى آفاق أرحب وأوسع في المستقبل تتبوأ فيها الإمارات مرتبة متقدمة في كل مؤشرات النمو والتطور بما يضمن ترسيخ تجربتها التنموية ويعزز الثقة بالمستقبل.

وبتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، اعتمد صاحب في سبتمبر الماضي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله «استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل» ، التي تهدف للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في كل القطاعات الحيوية في الدولة، وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على كل المستويات، لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

نماذج مستقبلية

وتشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية، ومواءمة السياسات الحكومية الحالية، إضافة لبناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية، وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة.

وتهدف الاستراتيجية ، لوضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية، وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل كل القطاعات الحيوية، ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك.

كلية متخصصة

وتتضمن الاستراتيجية الجديدة مجموعة من المبادرات، منها إنشاء كلية متخصصة للمستقبل في الدولة، وإرسال بعثات تخصصية للجامعات الدولية الرئيسية في مجال التخطيط الاستراتيجي، وإطلاق تقرير دوري من مجلس الوزراء حول استشراف مستقبل الدولة، يتم تحديثه كل سنة بناء على التطورات، ويكون مرجعاً لكافة خطط استشراف المستقبل إضافة لبناء شراكات مع أهم المنصات الدولية، وإطلاق مختبرات حكومية متخصصة في بناء سيناريوهات المستقبل، وتشكيل فرق عمل وزارية في القطاعات ذات الأولوية لمتابعة واستشعار أهم التطورات في قطاعاتهم، والعمل على الاستغلال الأمثل لهذه التطورات خدمة لمصالح وتوجهات واستراتيجيات الدولة.

> الإمارات تنظر للمستقبل كأحد مكونات الحاضر

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال اعتماده للاستراتيجية: «نحن دولة كنا منذ البداية مغرمين بالمستقبل ومتطلعين له، وهذا أحد أهم أسرار نجاحاتنا التي نراها اليوم»، وأضاف سموه: «نسعى لخلق نظام حكومي متكامل لاستشراف المستقبل في كل القطاعات التي تهمنا، والهدف هو استباق التحديات واستغلال الفرص»، وتابع سموه: «المستقبل يحمل فرصاً وتحديات، ومعرفة وتحديد هذه الفرص والتحديات بشكل مبكر هي الخطوة الأهم للتعامل معها».

استراتيجية شاملة

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن دولة الإمارات تنظر للمستقبل كأحد مكونات الحاضر، وأن التطور الذي تشهده اليوم، هو نتاج لتجارب غنية امتدت عبر عقود طويلة، مستندة في ذلك إلى رؤى مستقبلية واضحة.

وتابع سموه: «إن استراتيجية حكومة الإمارات للمستقبل شاملة، وتركز على كل القطاعات دون استثناء، وهي نتاج لجهود وفكر ورؤية أبناء الإمارات لمستقبل دولتهم، لتعبر بالإمارات إلى المستقبل بأمان، ما يجعلها وثيقة مهمة تتعهد فيها الحكومة بتحقيق مرحلة جديدة من العمل الوطني المبني على التفكير الاستباقي، فهي منهج عمل قريب ومتوسط وبعيد المدى إلى مستقبل يرتقي بجودة حياة ومستوى رفاه المواطنين وسعادتهم، ويحقق المصالح العليا لدولتنا وشعبنا».

حشد الطاقات

وقال سموه: «الهدف من هذه الاستراتيجية هو تأصيل فكر حكومة المستقبل في العمل الحكومي، وتوحيد الجهود وحشد الطاقات باتجاهه، في إطار واضح يسهل على الجميع التعامل مع المستقبل ضمن محاور محددة وأسلوب عمل واضح، فهي ترسم آليات التفكير والعمل لبناء المستقبل الذي يتطلب منا جميعاً العمل كفريق واحد، نتشارك

> تتضمن الاستراتيجية 3 محاور رئيسية تشمل آلية عمل الحكومة ومحور بناء القدرات، ومحور وجهة المستقبل

تشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية

فيه الأدوار والمسؤوليات للوصول إلى حكومة المستقبل التي نصبو إليها، والتي نريدها نموذجاً لعمل حكومي واقتصادي وتنموي مستدام لخدمة المواطن، ونموذجاً يحتذى لجميع دول العالم».

وأضاف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «أبناء الإمارات هم أهم قدرات المستقبل، وقد وجهنا بوضع بنية تحتية تنظيمية ومادية قوية لبناء المستقبل والاستثمار في الكوادر الوطنية لتحقيق الاستدامة في مجال استشراف المستقبل». وشدد سموه على أهمية تجاوز أساليب ووسائل التفكير النمطية والتقليدية إلى الأساليب المستقبلية.

وتابع سموه: «في الوقت الذي يتغير فيه العالم في كل لحظة لا بد أن تتغير أساليب التفكير التقليدية إلى أخرى حديثة وعصرية نابعة من روح العصر، وهذا يجب أن يترجم في الخطط والمبادرات والمشاريع والسياسات الحكومية، فعلى الحكومات مواءمة خططها وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها مع التوجهات المستقبلية، وحكومتنا ستكون السباقة في تبني وترسيخ هذه الثقافة ونشر الوعي بأهميتها في المجتمع». وأضاف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد: «سأتابع بنفسي وبشكل شخصي التزام الجهات بتطبيق الاستراتيجية والمبادرات المنبثقة عنها، والنتائج التي تحققها، ما يضمن أن تكون حكومتنا رائدة المستقبل ومرجعية لحكومات العالم في تحويله إلى نموذج عمل حكومي، ما يعود على مجتمعنا بالنفع والخير ويحقق له السعادة والرخاء، وأن يعم الخير على المنطقة والعالم».

وأضاف سموه أن الإمارات تمكنت من تحقيق مكانتها الريادية عالمياً بفضل الابتعاد عن التفكير التقليدي والتركيز على الاستشراف المبكر للمستقبل ووضع سيناريوهات واستراتيجيات استباقية له، والاستفادة من التقنيات الحديثة لرصد المعلومات وتحليل البيانات والتوظيف الأمثل للكفاءات البشرية، فتمكنت من تحويل التحديات إلى فرص وإطلاق المبادرات الاستباقية القادرة على رسم ملامح المستقبل، وإيجاد الحلول لمواجهة التحديات والتغيرات التي تواجهنا في مسيرتنا نحو الريادة العالمية.

3 محاور

وتتضمن الاستراتيجية 3 محاور رئيسية هي آلية عمل الحكومة ومحور بناء القدرات، ومحور وجهة المستقبل، وتقع ضمن كل محور مهام وواجبات سنعمل على تنفيذها ضمن الجدول الزمني المحدد.

وسيتم العمل على محور آلية عمل الحكومة عبر تعزيز تفكير الجهات الحكومية بطريقة مستقبلية واستشراف المستقبل، وإجراء الدراسات ورسم السيناريوهات للتوجهات المستقبلية، والعمل على تحويلها إلى مبادرات يتم إدراجها في الخطط والسياسات حسب الأولويات الاستراتيجية.

وستعمل الجهات ضمن مجموعات تركز على استشراف مستقبل موضوعات معينة في قطاعات محددة، تراعي عوامل ومتغيرات البيئة الخارجية التي تحكم التوجهات المستقبلية العالمية والإقليمية في مختلف النواحي، على سبيل المثال اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً، ستقوم الجهات الحكومية بإشراك المجتمع في بناء المستقبل من خلال تنظيمها لأنواع مختلفة من المختبرات والمبادرات بشكل سيترك أثراً إيجابياً كبيراً في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع.

وسيتركز دور الوزراء على قيادة جهود الاستشراف من خلال التفكير الاستراتيجي والتوجيه والمواءمة مع توجهات المستقبل بطريقة استراتيجية، ومتابعة تطبيقها، ووضع دراسات وسيناريوهات لمستقبل القطاعات التابعة لهم، ورسم الخطط والسياسات بناء عليها. كما سيعمل الوزراء على تطوير دراسات وتقارير لمستقبل القطاعات والجهات التي يرأسونها ومناقشتها في جلسة مخصصة لموضوع المستقبل في مجلس الوزراء، إضافة إلى التنسيق مع الحكومات المحلية والقطاع الخاص بخصوص مستقبل القطاعات.

وسيكون مؤشر الأداء الرئيسي في مجال المستقبل هو وضع الخطط والمبادرات والسياسات التي يتم اقتراحها بناء على استشراف ودراسة علمية للمستقبل وتوجهاته، كما سيلعب الوزراء دوراً مهماً في تمثيلهم للدولة والحكومة ومبادراتها الخاصة بالمستقبل كل في مجاله.

وستتولى وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل دور الداعم والمنسق لجهود استشراف المستقبل، لمساندة الجهود والمبادرات والمشاريع والسياسات المستقبلية للجهات ومتابعة تنفيذها، والعمل على الدراسات والتقارير الاستراتيجية المستقبلية التي ستمكن الجهات من العمل على استشراف المستقبل بفعالية، ومواءمة ومتابعة خطط الحكومة وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها مع التوجهات المستقبلية، كما ستعمل على ترسيخ ثقافة المستقبل كتوجه حكومي، ونشر الوعي بأهميتها وبناء القدرات وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية للمستقبل.

بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية

قطاعات متعددة

وتركز استراتيجية الإمارات للمستقبل، على موضوعات تشمل قطاعات مستقبل رأس المال البشري والشباب، مستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية، مستقبل الاستدامة والبيئة وتغير المناخ، مستقبل البنية التحتية والمواصلات، مستقبل الصحة، مستقبل التعليم، مستقبل التنمية المستدامة، مستقبل بيئة الحياة الإيجابية والسعيدة، مستقبل الطاقة، مستقبل الاقتصاد والأمن الاقتصادي والتجاري، مستقبل الموارد المالية، مستقبل الحكومة والخدمات الحكومية، مستقبل العلاقات الدولية والسياسية، مستقبل الأمن المائي والغذائي، ومستقبل الأمن الإلكتروني.

وبناء على استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل تم الكشف عن مهام جديدة في الحكومة الاتحادية يطلق عليها «إدارة الاستراتيجية والمستقبل»، وهذا المنصب سيكون في كل جهة حكومية اتحادية، وبهذا تكون حكومة الإمارات هي الأولى في استحداث وظيفة مدير الاستراتيجية والمستقبل.

الحفاظ على المكتسبات التنموية التي تحققت على أرض الواقع

بنية تحتية

وبالنسبة لمحور قدرات المستقبل، وجهت القيادة بوضع بنية تحتية تنظيمية ومادية قوية لبناء المستقبل والاستثمار في الكوادر الوطنية. وستقوم الحكومة ببناء القدرات لتحقيق الاستدامة في مجال استشراف المستقبل من خلال إدراج أساسيات استشراف المستقبل بشكل مبسط في المناهج التعليمية للمدارس، ومن خلال بعثات بناء القدرات الوطنية في مجال المستقبل، وإطلاق الأدوات المصممة خصيصاً لحكومة الإمارات، وتدريس تخصصات المستقبل في الجامعات الوطنية، وفي برامجص بناء القدرات الحكومية لتلبي احتياجات كل القطاعات.

إطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة

وزارات المستقبل

سيقود الوزراء من خلال محور وجهة المستقبل تحويل وزاراتهم إلى نموذج لوزارات المستقبل، وتمثيل الدولة كسفراء للمستقبل، وإبراز ريادتها المستقبلية في شتى المجالات، حيث ستعمل الحكومة من خلال محور وجهة المستقبل على تعزيز مكانة الإمارات كوجهة عالمية رائدة للمستقبل المستدام، من خلال المبادرات ومنصات الفكر المستقبلية وتبادل المعرفة في مجال المستقبل، مثل القمة العالمية للحكومات وإطلاق واستضافة مبادرات عالمية جديدة كالاجتماعات السنوية لمجالس المستقبل العالمية، كما سيتم العمل على تطوير شراكات استراتيجية مع المنتديات ومراكز الفكر المستقبلية، ومنصات وشبكات خبراء المستقبل والجامعات داخل وخارج الدولة.

إنشاء كلية متخصصة للمستقبل في الدولة، وإرسال بعثات تخصصية في مجال التخطيط الاستراتيجي

إضاءات على الاستراتيجية:

- بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية.
- تطوير القدرات الحكومية واستحداث مهام جديدة لمديري الاستراتيجية.
- توسيع التخطيط الاستراتيجي الحكومي ليكون على 3 مراحل مستقبلية.
- دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل القطاعات ووضع الخطط والسياسات.
- كلية لدراسات المستقبل وبعثات لاستشراف المستقبل لجامعات عالمية.

الأولى عربياً و 16 عالمياً

الإمـــــــارات
تعزز موقعها ضمن أكثر الدول تنافسية

تمضي دولة الامارات قدما وبثقة واقتدار لتعزيز موقعها ضمن أكثر الدول تنافسية حيث صعدت إلى المرتبة السادسة عشرة عالمياً والمركز الأول إقليمياً ضمن الاقتصادات العشرين الأكثر تنافسية في العالم ، حسب تقرير التنافسية العالمية 2016-2017 الصادر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا، متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا.

وحلت دولة الإمارات في التقرير والذي يعد من أهم تقارير التنافسية العالمية التي ترصد بشكل سنوي أداء وتنافسية اقتصادات دول العالم من حيث نقاط القوة والضعف وانعكاساتها على مستوى المعيشة والازدهار والرفاهية لشعوبها، مراكز الصدارة في العديد من المؤشرات المعايير الرئيسية والفرعية التي يتضمنها التقرير، في المراتب الخمس الأولى في نحو 30 معياراً من بين 114 معياراً فرعياً شملها التقرير، وحلت في المرتبتين الثالثة والرابعة عالمياً ضمن المحاور العشرة الرئيسية للتقرير.

وفقاً للتقرير حققت دولة الإمارات المركز الأول في 5 معايير والثاني في 7 معايير والثالث في 6 معايير والمرتبة الرابعة في 8 معايير والمرتبة الخامسة في 3 معايير، كما جاءت ضمن أول عشرين دولة عالمياً في 76 مؤشراً من إجمالي 114 مؤشراً يتم تقيمها في التقرير.

مكامن القوة

قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إن «المؤشرات العالمية حافز فعال على التقييم المستمر لأنفسنا، ومرآة تعكس وبكل حيادية مكامن القوة وفرص التحسين وإعادة اكتشاف الذات»، معرباً سموه عن ارتياحه لارتقاء دولة الإمارات إلى المركز الأول إقليمياً والـ16 عالمياً في تقرير التنافسية العالمية 2016، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، والذي صنف الدولة ضمن أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم للسنة الرابعة على التوالي.

محمد بن راشد: المؤشرات العالمية حافز فعال على التقييم المستمر لأنفسنا

وعبر سموه بقوله: «نحن وتحت قيادة رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وبجهود وتضافر فرق العمل الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، سنتقدم وبخطى ثابتة لتحقيق رؤيتنا التنموية في كل القطاعات المرتبطة بمؤشرات التنافسية، لدعم مسيرتنا في تحقيق الازدهار والرفاه والسعادة للوطن والمواطن».

اعتلاء أعلى القمم

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصادي تعقيبا على المكانة المرموقة المتقدمة التي احتلتها دولة الامارات في مؤشر التنافسية العالمي ،ان المكانة المهمة التي تحتلها الامارات ليست مفاجاة ولا غريبة وانما جاءت في السياق الطبيعي للتطور والنهضة الشاملة الملفتة التي تحرزها الإمارات ،بفضل التوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة وأخوانهم أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الاعلى حكام الإمارات .

أضاف معاليه انها مكانة مستحقة للدولة على أهم مؤشر يرصد تنافسية دول العالم بموضوعية وحيادية ،حققت نتيجة جهد ومثابرة وإصرار أبناء الدولة على حيازة أفضل المراكز واعتلاء أعلى القمم .

التقرير ليؤكد من جديد أن دولة الإمارات قادرة على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها إلى جانب قدرتها على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار والعمل والابتكار.

ولفت معاليه الى ان تقرير دافوس صعد بتصنيف دولة الإمارات عن العام الماضي ما يعد شهادة عالمية جديدة للنمو والازدهار الذي يشهده الاقتصاد الوطني ومدى تلاحم شعب دولة الإمارات وثقته بالقيادة الرشيدة، خصوصاً أن تقرير التنافسية العالمية للعام الجاري يضمن تصنيف أكثر من 140 دولة، مؤكدا أن الفضل في تفوق دولة الإمارات في كثير من المؤشرات العالمية المهمة خلال العام الحالي، يعود إلى حكمة القيادة الرشيدة في وضع السياسات الناجحة التي هيأت المجال لتوفير بيئة أعمال مبدعة ومستقرة وتنافسية في مختلف أنحاء الدولة.

ويشير وجود دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول المصنفة ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن مؤسسة عريقة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في

سلطان المنصوري: الفضل بتفوق دولة الإمارات في كثير من المؤشرات العالمية المهمة يعود إلى حكمة القيادة الرشيدة في وضع السياسات الناجحة

سويسرا، إلى تسجيل الدولة تقدماً ملحوظاً في كثير من المحاور والمؤشرات الرئيسة والفرعية، خصوصاً المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية والصحة وأسواق العمل والبحث والتطوير والاقتصاد.

وأضاف المنصوري ان وضع دولة الإمارات في التصنيف المتقدم في عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية يعكس ثقة المستثمر المتنامية في اقتصاد الدولة وقوة ومرونة القطاعين

ريم الهاشمي: نعمل وفق استراتيجية تتوافق مع طموحات القيادة الرشيدة في أن تصبح الإمارات من أفضل دول العالم بحلول 2021

لاقتصادي والمالي وأداء الشركات الإيجابي، مشيراً إلى أن التقرير رصد عملية التطوير المستمرة للبنية التحتية في الدولة ووضعها في مصاف أكثر الدول تقدما في العالم، حيث حافظت الإمارات على الريادة العالمية بتبوئها المرتبة الأولى عالمياً في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن نتائج التقرير جاءت لتؤكد من جديد أن دولة الإمارات قادرة على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها إلى جانب قدرتها على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار والعمل والابتكار، مشيراً إلى أن التقرير صعد بتصنيف دولة الإمارات عن العام الماضي مما يعد شهادة عالية جديدة للنمو والازدهار الذي يشهده الاقتصاد الوطني.

خطط استراتيجية

وقالت معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء إن دولة الإمارات تفرض نفسها على الساحة العالمية بفضل جهود فرق العمل الاتحادية والمحلية الذين يعملون كفريق واحد ورؤية واحدة لعام 2021 وما يأتي بعدها ووفق خطط استراتيجية تخضع وبشكل مستمر للتقييم والتطوير بما يتوافق مع طموحات القيادة الرشيدة في أن تصبح الإمارات من أفضل دول العالم في حلول العام 2021 اليوبيل الذهبي على تأسيس الاتحاد.

ورصد التقرير هذا العام اقتصاد 138 دولة تم تصنيفها عبر أداء 114 مؤشراً مدرج ضمن 12 محوراً أساسيا منها محاور المؤسسات والبنية التحتية والتعليم والصحة والابتكار وكفاءة سوق العمل وغيرها.

ويعتمد التقييم فيه على بيانات وإحصاءات صادرة عن الدول المشاركة في التقرير على استطلاعات رأي واستبيانات التنفيذيين وكبار المستثمرين في تلك الدول.

وحصلت دولة الإمارات في تقرير هذا العام على مراتب متقدمة تبلورت في إدراجها ضمن العشرة مراكز الأولى عالمياً في ثلاثة من المحاور الأساسية في التقرير ومن أفضل 20 دولة عالمية في نصف هذه المحاور. حيث جاءت الإمارات في المركز الثالث عالمياً في محور كفاءة سوق السلع، والذي يعد دلالة عالمية على نجاح سياسة التنوع الاقتصاد في الدولة ووضوح الرؤى والخطط الاستراتيجية حول أداء وكفاءة سوق الأعمال.

كما جاءت الإمارات في المركز الرابع عالمياً في محور البنية التحتية وإشارة إلى النشاط في مشاريع البنية التحتية في كافة أنحاء الدولة ودورها في دعم اقتصاد الإمارات وفي جميع المجالات والقطاعات مما جعلها بيئة جاذبة للاستثمار والأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي.

مؤسسات حكومية ذات كفاءة وأداء عالٍ وعلى مستوى المؤشرات، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أول عشرين دولة عالمياً في 76 مؤشر من إجمالي 114 مؤشر يتم تقيمها في هذا التقرير. ففي محور المؤسسات، جاءت الإمارات في المركز الأول عالمياً في مؤشر «غياب تأثير الجريمة والعنف على الأعمال» والمركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر «ثقة الشعب في القيادة» ومؤشر «قلة التبذير في الإنفاق

حافظت الامارات على موقعها ضمن أفضل 20 اقتصاداً في العالم

الإمارات تتخطى الصين وروسيا وجنوب إفريقيا

الحكومي» والمركز الثالث عالمياً في مؤشر «قلة عبء الإجراءات الحكومية». وهو ما يعكس نجاح استراتيجية القيادة الرشيدة والخطوات الثابتة المتخذة نحو تحقيق الأداء العالي والكفاءة في العمل الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، بما يضمن سعادة ورفاه المواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

بنية تحتية بمقاييس عالمية

أما في محور البنية التحتية، فقد حازت دولة الإمارات على المركز الأول عالمياً في مؤشر «جودة الطرق» والمركز الثاني عالمياً في مؤشر «جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي». كما جاءت في المركز الثالث عالمياً في كل من مؤشر «جودة البنية التحتية للموانئ البحرية» ومؤشر «نسبة اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 مستخدم». كما جاءت في المركز الرابع عالمياً في مؤشر «جودة البنية التحتية» والخامس في مؤشر «عدد مقاعد الطيران المتاحة لكل مليون مسافر في الأسبوع».

ويعكس هذا الأداء الاستثمارات الضخمة التي تبذلها الدولة في سبيل تطوير وتحسين البنية التحتية في الدولة من مد شبكات طرق برية داخلية وخارجية جديدة وبناء مطارات جديدة وعمليات التوسعة للمطارات الحالية وتطوير الموانئ البحرية والخطط الموضوعة لربط الإمارات عبر شبكات السكك الحديدية ضمن مشروع الاتحاد للقطارات.

أسواق ناضجة ومتطورة

وفي إشادة من التقرير بتطور وتقدم السوق الإماراتية على مختلف الأصعدة، حققت الإمارات العديد من المراتب الأولى في كل من

محوري «كفاءة سوق السلع» ومحور «كفاءة سوق العمل». حيث جاءت الإمارات في المركز الأول عالمياً في مؤشر «قلة تأثير الضرائب على الاستثمار» والمركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر «قلة تأثير الضرائب على سوق العمل» ومؤشر «مقدرة الدولة على استقطاب المهارات العالمية» والمركز الثالث عالمياً في مؤشر «قلة العوائق الجمركية» ومؤشر «مقدرة الدولة على استبقاء المهارات العالمية».

التطور التكنولوجي والابتكار

أما في محاور «جهوزية قطاع التكنولوجيا» و«نضوج قطاع الأعمال» و«التعليم العالي والتدريب»، فقد حققت الإمارات المركز الأول عالمياً في مؤشر «الإنفاق الحكومي على

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي صنف الامارات الثانية بـ «ثقة الشعب في القيادة»

التقنيات الحديثة» والمركز الثاني عالمياً في مؤشر «توفر المناطق التجارية المتخصصة (المناطق الحرة)» والمركز الثالث عالمياً في مؤشر «الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدولة». كما حققت الدولة المركز الرابع عالمياً في مؤشر «توصيل الإنترنت إلى المدارس» والمركز الخامس عالمياً في مؤشر «توفر العلماء والمهندسين» في الدولة.

تعزيز التنافسية بعيداً عن تقلبات النفط

و أكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تمكن من مواصلة تقدمه في سباق التنافسية العالمية رغم التقلبات التي شهدتها الاقتصادات المصدرة للنفط وتأثير تراجع العائدات النفطية على تنافسية هذه الاقتصادات، لافتاً إلى أن صعود

دافوس: اقتصاد الإمارات يواصل التقدم على سلم التنافسية بعيداً عن تقلبات النفط

الدولة إلى المرتبة السادسة عشرة عالمياً والأولى إقليمياً يعكس ما تتمتع به الدولة من مستويات عالية من التنويع الاقتصادي.

وأشار تقرير التنافسية إلى أنه رغم حلول كلّ من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية في المراتب الثلاثين الأولى بترتيب 16 و18، و29 على التوالي، فلا تزال هناك حاجة واضحة لجميع الدول المصدرة للطاقة إلى زيادة تنويع اقتصاداتها.

وأفاد التقرير أن تأثر معظم الدول المصدرة للنفط في المنطقة بانخفاض أسعاره أدى إلى زيادة الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في بلدان المنطقة.

ووفقاً للتقرير، فإن التراجع الذي يشهده الانفتاح في كل الاقتصادات العالمية على اختلاف مراحل تطورها، خلال السنوات العشر الماضية يشكل خطراً على إمكانات الدول للنمو والابتكار، حيث إن درجة انفتاح الاقتصادات أمام التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات يرتبط بشكل مباشر مع كل من النمو الاقتصادي والإمكانات المبتكرة لتلك الدولة. وأوضح التقرير أن هذا الاتجاه، الذي نتج عن بيانات الدراسة المسحية التابعة لمؤشر التنافسية العالمية، هو اتجاه تدريجي، ويعزى بشكل أساسي إلى زيادة في رفع الحواجز غير الجمركية، لكنه يعتمد كذلك على ثلاثة عوامل أخرى، وهي: تعقيد الإجراءات الجمركية، والقواعد التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والملكية الأجنبية، وهو أمر يظهر بوضوح أكبر في الاقتصادات ذات الدخل العالي، وتلك ذات الدخل المتوسط إلى مرتفع.

تقييم شامل

و يعد التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا يعد من أهم التقارير العالمية، إذ يهدف إلى مساعدة الدول على تحديد العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي المستدام، ووضع الاستراتيجيات للحد من الفقر وزيادة الرخاء، و مثل هذه التقارير العالمية تقوم بتقييم قدرة الدول الحكومات على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها، كما يعد من التقارير التي توفر تقييم شامل لنقاط القوة والتحديات لاقتصادات الدول. كما أن وجود دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول المصنفة ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن مؤسسة عريقة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا، يشير بوضوح إلى تسجيل الدولة تقدماً ملحوظاً في كثير من المحاور والمؤشرات الرئيسة والفرعية، خصوصاً المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية والصحة وأسواق العمل والبحث والتطوير والاقتصاد.

و في الوقت الذي تزداد صعوبة سباق التنافسية بين الدول في مختلف التصنيفات ومؤشرات التنافسية، إلا أن إنجاز دولة الإمارات الحقيقي هو ما تقوم به الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية كافة في تعاونها وجهودها لتحسين وتطوير الإجراءات والخدمات. و يعتبر أداء دولة الإمارات العربية المتحدة المتقدم في المحاور الرئيسة لتقرير التنافسية العالمية بمثابة شهادة لالتزام القيادة الرشيدة نحو التطوير والتحديث المستمرين للخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والمؤسسات، وحرصاً على تذليل العقبات كافة في سبيل ضمان سعادة المواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

الإمارات تقدمت على دول أوروبية عدة مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا

وزارة الاقتصاد تعزز تعاونها مع شركائها خدمة للأهداف التنموية

تحرص وزارة الاقتصاد على تعزيز علاقاتها مع شركائها الاستراتيجيين على الصعيدين الاتحادي والمحلي وكذلك القطاع الخاص ومجتمع الاعمال والانفتاح على مختلف المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وفق مستويات تمكنها من تحقيق الأهداف العامة لسياساتها التي تستهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك تنفيذا لاستراتيجية الوزارة والوثيقة الوطنية 2021 و بتوجيهات معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد.

وتنفيذا لتوجيهات القيادة الرشيدة بخصوص تحقيق التكامل والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الجهات الاتحادية والمحلية وكذلك القطاع الخاص بمختلف مؤسساته ومكوناته سعت الوزارة لتفعيل تعاونها مع شركائها المختلفين تعزيزا لمسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها الدولة وتحقيق الصالح العام وتقديم الخدمات المتطورة بأفضل المستويات من خلال الشراكات مع الجهات المعنية لخدمة الوطن.

تضافر لجهود

ويأتي حرص وزارة الاقتصاد المستمر على تعزيز علاقتها مع شركائها من مختلف المؤسسات الاتحادية والمحلية بالإضافة الى شركائها من القطاع الخاص ..ايمانا منها أنه لا يمكن تحقيق النجاحات بشكل فردي وانما من خلال تضافر الجهود والتعاون المستمر مع الشركاء في حدود علاقة تسودها الشفافية ويميزها الوضوح وتتحد وتتكامل تحت هدف متمثل بتقديم افضل الخدمات وتطوير مستويات الاداء العام من أجل استمرار عجلة التميز والنجاح في خدمة دولة الإمارات.

وأكد معالي المهندس المنصوري ان وزارة الاقتصاد وتنفيذا لخططها وبرامجها واستراتيجياتها وترجمة لما ورد في الوثيقة الوطنية 2021 حرصت الفترة المنقضية من العام الجاري على تعزيز تعاونها مع شركائها الاستراتيجيين ومع المؤسسات الحكومية المختلفة ومع رجال الاعمال وممثلي مختلف القطاعات العاملة في الدولة مشيرا إلى أن هذا التعاون تجسد بإشراكهم في الفعاليات المختلفة والأنشطة والبرامج والزيارات التي تنظمها الوزارة سواء داخل الدولة او خارجها.

وثمن معاليه دور شركاء الوزارة الاستراتيجيين ..مشيراً إلى أنهم جزء لا يتجزأ في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد ..مؤكدا ان الإنجازات المتحققة تترجم رؤية القيادة الحكيمة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" ودعم القيادة الرشيدة لكافة المشاريع والمبادرات التي تنفذها الوزارة والهادفة الى تقوية اقتصادنا الوطني القائم على المعرفة والابتكار والابداع وتعزيز تنافسيته على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

آفاق تعاون جديدة

وقال معاليه إن الفترة المنقضية من العام الجاري شهدت نشاطات وفعاليات للوزارة على المستويين المحلي والخارجي على درجة كبيرة من الأهمية من حيث طبيعتها والنتائج المترتبة عنها و من أبرزها تنظيم عدد من الزيارات لعدد من الدول وفتح آفاق تعاون جديدة معها بجانب المشاركة في فعاليات اقتصادية خليجية وعربية ودولية وتنظيم اجتماعات اقتصادية للجان المشتركة ترتبط الدولة معها بعلاقات اقتصادية متميزة إضافة إلى ما تقوم به الوزارة من إعادة مراجعة وتحديث وتطوير لنحو 12 مشروع قانون جميعها تستهدف الارتقاء بالأداء الاقتصادي للدولة.

وتنفيذا لتوجيهات معالي وزير الاقتصاد عملت وزارة الاقتصاد على ترجمة هذه الشراكة من خلال عقد ندوات وورش عمل بمشاركة ممثلي مختلف القطاعات العاملة في الدولة للاستماع الى ارائهم ومشاكلهم ومقترحاتهم الرامية الى تطوير العمل والنهوض به وتيسير تنفيذه بكل سرعة ودقة خدمة للاقتصاد الوطني.

وقد نظمت وزارة الاقتصاد عدة فعاليات لرجال الاعمال والمستثمرين وممثلي كبريات الشركات العاملة بالدولة للتعريف بدورها ونشاطاتها للارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التنافسية العالمية ودعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

القطاع الخاص

ولترجمة العلاقة مع القطاع الخاص العامل في الدولة من خلال العمل جنبا الى جنب في دعم الاقتصاد الوطني قامت الوزارة بوضع تعديلات على عدد من مشاريع القوانين التي تعمل على تطويرها وتحديثها و حرصت عل الاستماع الى اراء ومقترحات جميع المعنيين بها كما قامت بعقد لقاءات متعددة مع ممثلي المؤسسات المختلفة لإستعرض القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تشمل مختلف القطاعات بهدف ايجاد بيئة استثمارية جاذبة وآمنة. من

> سعت الوزارة لتفعيل تعاونها مع شركائها المختلفين تعزيزا لمسيرة التنمية المستدامة

خلال تعظيم الدور الذي تقوم به الشركات والمستثمرون كشركاء حقيقيين للوزارة في عملية التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الانتاج والدخل.

كما نفذت الوزارة خلال العام الجاري سلسلة برامج لعرض فرص الإستثمار المتاحة في الإمارات من خلال ابراز المقومات الإقتصادية والإستثمارية في الدولة وذلك ترجمة لخطط الوزارة وبرامجها وإستراتيجياتها وإنسجاما مع سياستها في تنفيذ الوثيقة الوطنية 2021 .

وعقدت الوزارة عدة اجتماعات مع ممثلي الدوائرالاقتصادية في الدولة وذلك لتنسيق الجهود واستكشاف السبل المثلى للمحافظة على استقرار السوق وتوفير السلع بأسعار ميسرة كما حرصت على عقد اجتماعات تحضيرية مع ممثلي الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون التي يتم إبرامها خلال انعقاد اللجان الاقتصادية المشتركة.

الزيارات الخارجية

وحرص وزارة الاقتصاد على مشاركة ممثلي الشركات والمستثمرين والاقتصاديين في زيارات مسؤوليها الرسمية الخارجية للالتقاء بنظرائهم في الدول الاخرى وعقد شراكات تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

وأجمع ممثلو الشركات ورجال الاعمال الذين رافقوا معالي وزير الاقتصاد في زياراته وفي اللجان المشتركة على اهمية هذه الزيارات باعتبار ان الدول التي قاموا بزيارتها استراتيجية بالنسبة لهم خاصة وانها تتمتع بمواقع جغرافية متميزة وتعد بوابات عبور رئيسية إلى معظم دول العالم مشيدين باهتمام وزارة الاقتصاد عبر دعوتهم للانضمام إلى وفود الدولة في هذه الزيارات الاستراتيجية مبدين استعدادهم لدعم خطة الوزارة التوسعية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

واكدوا أن وزارة الاقتصاد اتاحت المجال لهم لاستكشاف الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات مع مختلف دول العالم خاصة وانهم التمسوا الكثير من القواسم المشتركة بينهم وبين نظرائهم في هذه الدول وتحديدا في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة.

رفع وتيرة التعاون

وأكد معالي وزير الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق النجاحات الا من خلال تضافر الجهود وتعاونها .. وأضاف " نحن نفتخر ونعتز بهذه الشراكة بين الوزارة بمختلف قطاعاتها واداراتها وشركائنا الاستراتيجيين لما لمسناه من شفافية ووضوح وحرص على تقديم الأفضل الامر الذي انعكس إيجاباً على تطوير وتحسين عمل الوزارة" مشددا معاليه على ضرورة رفع وتيرة التعاون والتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين بما يلبي الأهداف المشتركة ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية لحكومة دولة الامارات.

وقال معاليه ان لكل مرحلة معطياتها واحتياجاتها واليوم في ظل هذه الظروف المتغيرة والمتجددة يتحتم على الجميع التأقلم مع هذه المتغيرات سواء كانت على الصعيدين المحلي او الدولي والاستفادة منها بصورة إيجابية مشيرا الى ان المرحلة القادمة تفرض على الجميع بذل المزيد من الجهود

> إشراك الشركاء في الفعاليات المختلفة والأنشطة والبرامج والزيارات التي تنظمها الوزارة سواء داخل الدولة او خارجها

والتفاني والتصميم والمثابرة من أجل مواكبة متطلباتها وإحداث قفزة نوعية عبر تحقيق النجاحات والنتائج ، مما ينسجم مع رؤية قيادتنا الرشيدة التي لم تدخر جهداً في دعم عمل الوزارة.

واكد معاليه أن علاقة التعاون الوثيقة التي تمكنت الوزارة من بنائها خلال السنوات الماضية مع شركائها الاستراتيجيين قد أثمرت من

تقديم الخدمات المتطورة بأفضل المستويات من خلال الشراكات مع الجهات المعنية

خلال الانجازات النوعية التي حققتها الوزارة على كافة المستويات.

وقال أن الوزارة تسعى إلى تعزيز قيم الوفاء في نفوس جميع من لهم علاقة بالاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي مؤكدا ان وزارة الاقتصاد تعتبر من الوزارات التي لديها عدد كبير من المبادرات والمؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية نتيجة طبيعة عملها وارتباطاتها مع الجهات المحلية والخارجية مشيرا إلي أن هذا يشكل تحديا للوزارة في تحقيق المؤشرات المستهدفة.

واكد حرص الوزارة على صياغة مبادراتها وخططها التشغيلية وفقا للوثيقة الوطنية لعام 2021 وإستراتيجية حكومة دولة الإمارات الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان توفير الرخاء للمواطنين من خلال التأسيس لمرحلة جديدة من العمل تواكب

لا يمكن تحقيق النجاحات بشكل فردي وانما من خلال تضافر الجهود والتعاون المستمر مع الشركاء

التغيرات الاقتصادية وتركز على اتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالميا.

متابعة التنفيذ

وقد حرص معالي وزير الاقتصاد على عقد سلسلة إجتماعات خلال النصف الاول من العام الجاري مع المدراء التنفيذيين ومدراء

الادارات والمستشارين في الوزارة بهدف متابعة مدى تنفيذ ما جاء في الخطة التشغيلية واستراتيجية الوزارة وتوجيههم الى الاولويات التي يتم من خلالها تنفيذ ما هو مطلوب منهم وفق مبادرات واضحة ومدروسة ومبنية على اسس علمية دقيقة تستند الى الوقت والمعايير التي تواكب التطور الذي يشهده اقتصاد الامارات.

وشدد على ان الوزارة تبني خططها وبرامجها ومشاريعها وفق توجيهات قيادتنا الرشيدة ورؤية صاحب السمو خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله عبر تحفيز ريادة الأعمال المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كي يصبح اقتصادنا نموذجاً للنمو المستدام والمسؤول بما يضمن ازدهارا بعيد المدى يعتمد على التنوع الاقتصادي في تحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية الامر الذي يستوجب تفعيل عمل الوزارة وتوجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكننا من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى.

ودعا معاليه الى سرعة العمل على تنفيذ خطط وبرامج الوزارة بأسرع وقت وبأقل تكلفة وبأفضل جودة مع العمل على ترجمة ما جاء في الوثيقة الوطنية لدولة الامارات لعام 2021 الذي يصادف احتفال الدولة بيوبيلها الذهبي عنوانها " نريد أن نكون من أفضل الدول في العالم" .

وأضاف انه يقع على عاتق الوزارة تنفيذ ما جاء في الوثيقة بكل دقة ومسؤولية وكفاءة من خلال العمل بعناصرها الرئيسية التي هي مكونات الوثيقة الوطنية وأولها - شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه .. وثانيها - اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك .. والعنصر الثالث - اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة أما العنصر الرابع فهو - جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة.

تعزيز العلاقة مع الشركاء من مختلف الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص من اولويات وزارة الاقتصاد

الإمـــارات تقود العالم نحـــو مـــدن المستقبل

ينظر العالم بشغف إلى المشاريع الخلاقة المبتكرة التي تطلقها دولة الإمارات بشكل متواصل .وباتت دول العالم المختلفة بما فيها المتقدمة صناعيا تنظر جديد الإمـارات كي تتعلم وتستفيد منه وتحاكيه باعتبارها الدولة النموذج .وفي سياق مبادراتها المبتكرة أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" ، مؤخرا عن مشروع إنشاء مدينة مصغرة على مساحة 47 مليون قدم مربعة لتكون نموذجاً متكاملاً لمستقبل التطوير العمراني في إمارة دبي ومدن المستقبل عالمياً. وبتكلفة 73 مليار درهم 20 مليار دولار أمريكي.

وتمثل المدينة التي تقع على شارع الشيخ زايد والتي تم تسميتها «جميرا سنترال» أفضل تصور عالمي للمدينة المتوازنة بيئياً وعمرانياً واجتماعياً وخدماتياً ضمن رؤية سموه لكيفية تطور المدن المستقبلية، وتصوره أيضاً لتطور إمارة دبي خلال العقود المقبلة.

وعمل على تصميم مدينة المستقبل النموذجية «جميرا سنترال» أكثر من 19 جهة حكومية وخاصة بالتعاون مع مجموعة استشاريين عالميين وبقيادة دبي القابضة خلال العامين الماضيين بدون أي تسريبات صحفية، حفاظا على سرية المشروع الذي كلفهم به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وتضم «جميرا سنترال» بنية تحتية هي الأحدث عالميا تشمل شبكة مواصلات طبقية تضم وسائل نقل أرضية صديقة للبيئة وشبكة ترام معلقة بالهواء لتنقل سكانها وزائريها بطريقة تحافظ على بيئتها مع التمتع بمناظرها من الأعلى.

بالإضافة لمراتها المغطاة على مساحة مليون قدم مربعة، وأسواقها الخارجية التي يمكن التسوق فيها صيفاً وشتاء، وشبكة طرق حديثة متكاملة للدراجات الهوائية تصل بين 33 حديقة تضمها المدينة النموذجية المستقبلية، وأكثر من 37 ساحة عامة لاحتفالات سكانها الذين يبلغون 35 ألف نسمة وزائريها الذين يقدرون بـ100 مليون زائر سنوياً.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «تصوراتنا عن مدن المستقبل تتطور باستمرار.. ودبي ستكون هي النموذج الذي تتطلع له مدن العالم». وأضاف سموه «جميرا سنترال» تمثل نموذجاً ومحطة ضمن رحلة ممتدة لبناء مدينة المستقبل التي تحقق السعادة للمجتمعات.

> مدينة «جميرا سنترال» تتسع لـ35 ألف نسمة وتستقبل 100 مليون زائر سنوياً

وقال سموه أثناء الكشف عن المشروع أن «استثمارنا في اقتصادنا الوطني لن يتوقف.. ومشاريعنا هي أدوات تنموية نسعى بها لتسريع مسيرتنا. نحن واثقون بقوة اقتصادنا، ومتفائلون بمستقبل بلادنا، ومستمرون في توسيع رؤيتنا».

الاكتفاء الذاتي

وأوضح نائب رئيس الدولة أن «جميرا سنترال» ستحقق الاكتفاء الذاتي لسكانها من المرافق، بمدارس ومستشفيات ومكاتب وسكن وحدائق ومراكز تسوق وشرطة ذكية ومرافق مجتمعية متكاملة..

وأشار سموه الى أن «جميرا سنترال» تضم شبكة طرق متكاملة للدراجات الهوائية لتقليل تلوث بيئتها الداخلية وتوفير بيئة صحية لسكانها و56% من مساحة المدينة ساحات مفتوحة.

وتقع «جميرا سنترال» على شارع الشيخ زايد ويمكن الوصول لها عبر أكثر من 25 مدخلاً، وتحقق المدينة لسكانها اكتفاء داخليا من ناحية المرافق، مع وجود مدارس ومستشفيات ومكاتب وسكن وحدائق ومراكز تسوق وخدمات شرطة ذكية ومرافق مجتمعية وخدمية متكاملة.

وجهة فريدة

وتضم المدينة المستقبلية مليون قدم مربع من الممرات المغطاة لجعل بيئتها الخارجية مريحة للمشي والتسوق الخارجي صيفا وشتاء، وتعتبر «جميرا سنترال» أيضا وجهة تسوقية عالمية، حيث تضم 9 ملايين قدم مربعة من المساحات التسوقية موزعة على 3 مولات وعلى مناطق تسوق خارجية على مساحة 4.5 ملايين قدم مربعة مع أكثر من 44 ألف موقف للسيارات.

كما تشكل «جميرا سنترال» أيضاً وجهة سياحية فريدة من نوعها بأكبر عدد من الغرف الفندقية في منطقة واحدة، حيث تبلغ عدد الغرف الفندقية التي تضمها المدينة المصغرة 7200 غرفة فندقية مستعدة لاستقبال ملايين الزوار والعوائل كل سنة.

وتعتبر مدينة المستقبل المصغرة «جميرا سنترال» والتي تم الكشف عنها بحضور أحمد بن بيات نائب الرئيس والعضو المنتدب لدبي القابضة، وفاضل العلي الرئيس التنفيذي لدبي القابضة، وهدى بوحميد الرئيس التنفيذي للتسويق في دبي القابضة، تعتبر المدينة هدية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لكافة مدن العالم.

حيث تم استثمار الكثير من الجهود والدراسات خلال العامين السابقين لتحقيق البيئة الأكثر توازناً وراحة لسكانها والأكثر جذباً للزوار والسياح، وبالتالي فهي تمثل نموذجاً حقيقياً واقعياً يمكن لكافة مدن العالم التعلم منه واختبار كافة أنواع الممارسات الحضرية والعمرانية والتقنية من خلالها.

كما أن ما يميز «جميرا سنترال» أيضا بأن كافة مخططاتها وتصاميمها وأفكارها تم اعتمادها من كافة الجهات التنظيمية والحكومية في دبي، والتنفيذ سيبدأ خلال الأشهر القادمة.

وستمثل «جميرا سنترال» عند الانتهاء منها وجهة سياحية وتسوقية عالمية مستعدة

لاستقبال ملايين الزوار والعوائل. وستوفر لسكانها المعيشة الأكثر توازنا عبر تاريخ التطور العمراني الإنساني. وهذه هي الإضافة النوعية التي تسعى دبي القابضة لإضافتها.. والبصمة التي تسعى من خلالها للتأثير إيجابيا ونوعيا في حياة الناس. ورفع جودة الحياة لمستويات جديدة.

تطوير أساليب المعيشة

وأكد معالي محمد عبد الله القرقاوي رئيس "دبي القابضة" أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وضع لمساته الشخصية على المشروع المستقبلي "جميرا سنترال" الذي يشكل مختبرا حقيقيا لأحدث ما توصل له العلم والتقنية في تسهيل حياة الناس وتطوير أساليب معيشتهم وتنقلهم وراحتهم.

وقال إننا نتوقع أن يحقق مشروع "جميرا سنترال" قفزة معمارية وحضرية لدبي نحو المستقبل حيث يسعى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عبر هذا المشروع وغيره من المشاريع مع باقي المطورين التي يتابعها بنفسه لتجديد كامل لمدينة دبي خلال العقد المقبل لتكون المدينة أكثر تطورا وتوازنا وتقدما في أساليب الحياة .

وأوضح معالي القرقاوي أن تكلفة المرحلة الأولى من المشروع تبلغ 25 مليار درهم وأن المشروع الذي فرضت عليه السرية خلال العامين الماضيين شهد تعاونا غير مسبوق من الجهات كافة في دبي لإنجاز واعتماد مخططات وأفكار المشروع في وقت قياسي .

ولفت إلى أن مدينة جميرا سنترال ستغير الأفق السياحي لدبي خلال العقد المقبل وستستكمل صورة تاريخية لمدينة مستقبلية يرسمها صاحب السمو محمد بن راشد كل يوم عبر إضافات عمرانية وسياحية وحضرية فريدة من نوعها ولم يسبقه إليها أحد.

وذكر القرقاوي أنه من المنتظر أن يكون مشروع "جميرا سنترال" ـ الواقع على شارع الشيخ زايد ـ متعدد الاستخدامات وأكثر المشاريع العقارية تميزا في دبي من حيث سهولة الوصول إليه والتنقل في أنحائه.

وأضاف أن المشروع ـ الذي تبلغ مساحته الطابقية الإجمالية 47 مليون قدم مربعة ـ سيطرح كثيرا من مفاهيم ومعايير التخطيط الحضري المبتكرة التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة إلى مستوى غير مسبوق في المنطقة.

> "جميرا سنترال" تمتد على مساحة 47 مليون قدم مربع بتكلفة 73 مليار درهم.

معايير مبتكرة

وقال أحمد بن بيات نائب الرئيس والعضو المنتدب لـ "دبي القابضة" إن مشروع جميرا سنترال يجسد بمفهومه الفريد وموقعه المتميز ومرافقه الجذابة ومعاييره المبتكرة الرؤية السديدة وتوجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الرامية إلى ترسيخ مكانة دبي خصوصا ودولة الإمارات عموما على خريطة السياحة العالمية والتنمية المستدامة وأن تكون بلدا متطورا يسير دائما في ركب الأمم المتقدمة.

ونوه بأن "دبي القابضة" تفخر بتطوير هذا المشروع الفريد الذي يضم 11 ألف وحدة سكنية و 40 وجهة ترفيهية ويستعد لاستقبال 100 مليون زائر بما يعزز موقع الإمارة كوجهة سياحية عالمية رائدة في المنطقة.

وشهد المخطط الرئيس لمشروع "جميرا سنترال" شهد نقاشات عديدة واستطلعت بشأنه آراء آلاف السكان والسياح والمستثمرين وأصحاب المشاريع.و جرى تضمين خلاصة وجهات النظر المختلفة بشأن الاحتياجات المستقبلية لنمط الحياة والمشهد العمراني بدبي في المخطط الجديد الذي يركز على توفير بيئة مجتمعية حقيقية تدعم وتثري التفاعل الاجتماعي في الإمارة. و تم تصميم "جميرا سنترال" بطريقة مبتكرة تضمن سهولة الحركة فيه من خلال شبكة طرق قابلة للتعديل والتطوير على مراحل مما يسمح بتطبيق ابتكارات القطاع المستجدة وتلبية متطلبات أسلوب الحياة المستقبلية بشكل سلس.

بيئة تنبض بالحياة

ويسعى الحي الجديد ـ بوصفه أول مشروع متعدد الاستخدامات فعليا ـ لتوفير بيئة تنبض بالحياة وتلبي الاحتياجات الاقتصادية على مدار الساعة طوال العام وتتيح الاستفادة من مكونات البنية التحتية بكفاءة عالية بما في ذلك مواقف السيارات على سبيل المثال.

وتشمل المدينة 278 مبنى منفردا يضم 11 ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى 9.1 مليون قدم مربع من مساحات التجزئة وثمانية ملايين قدم مربع من المساحات المكتبية إلى جانب 7200 غرفة فندقية و 40 وجهة ترفيهية و37 ساحة عامة و 33 حديقة . وتشغل المساحات السكنية بالنسبة إلى المخطط العام الكلي للمدينة 35 في المائة و21 في المائة مساحات مكتبية و 19 في المائة فنادق و 24 في المائة مساحات مجزئة بالإضافة إلى واحد في المائة من مساحات أخرى مختلفة. و لدى المدينة الجديدة 25 مدخلا وثماني وسائل نقل مختلفة مثل المترو والترام والحافلات ونظام النقل الهوائي "التلفريك".

ويتميز "جميرا سنترال" بسهولة الوصول إليه والتنقل بين جنباته حيث يوفر 25 مدخلا للسيارات كما يتيح لمرتاديه فرصة التنزه براحة تامة خلال مختلف فصول السنة عبر الممرات المظللة والمسارات المكيفة التي تربط المباني ببعضها وتتيح للمشاة الاستمتاع بأجواء تشجع على الحركة.

ويشجع التصميم المبتكر للمشروع على استخدام المواصلات العامة في ظل توافر محطات للمترو والترام والحافلات بالإضافة إلى نظام النقل الهوائي

التي تم توزيعها بشكل أنسب وأفضل مقارنة بما هي عليه الآن في دبي. و سيتم تنفيذ المخطط الرئيس الجديد بالتعاون مع نخبة متنوعة من الشركاء الاستراتيجيين المحليين والدوليين الراغبين في الاستثمار في المنطقة وأيضا من خلال عدد من الاتفاقيات المزمع إعلانها في الأشهر المقبلة. و تركز دبي القابضة على الملكية طويلة الأمد للأصول كونها حريصة على تطبيق منهجية متكاملة في تطوير المشروع والبيئة المجتمعية فيه.

ويتضمن مشروع "جميرا سنترال" - تماشيا مع استراتيجية الحكومة الرامية لدفع عجلة الابتكار والإبداع والسياحة في الإمارة - 50 ابتكارا في مجال التخطيط العمراني تهدف جميعها إلى تحسين جودة حياة الأجيال القادمة والارتقاء بمستويات الرفاه والسعادة عموما والمساهمة في تحقيق استراتيجية تحويل دبي إلى مدينة ذكية.

وسيمثل المشروع عند اكتماله أول منطقة مستدامة مكيفة بالكامل وتوفر خيارات واسعة للتنزه وعددا من مناطق المشاة وتضع مصلحة سكانها وزوارها في مقدمة أولوياتها

مدينة جميرا سنترال تضم شبكة مواصلات طبقية ومسارات تحت الأرض ووسائل نقل أرضية صديقة للبيئة وشبكة ترام معلقة.

لترسم بذلك ملامح مستقبل المشهد العمراني في دبي.

ومن المقرر أن تنطلق أعمال إنشاء المرحلة الأولى في العام المقبل علما بأن أعمال تسوية وتحضير الموقع تمضي على قدم وساق.

تشمل المرحلة الأولى قطعة أرض تقع في الجانب المقابل لشارع الشيخ زايد من "مول الإمارات" وتضم 69 مشروعا و 17 مليون قدم مربع إجمالي المساحة الطابقية و 3000 شقة سكنية لـ 13 مبنى سكنيا بالإضافة إلى أربعة مبان سكنية للطلاب ومبنى للعمل والإقامة و 2800 غرفة فندقية لـ 14 فندقا ومنتجعا واحدا إلى جانب مركز تسوق عصري ومسرحين فنيين وسوق مجزئة وصالة معارض ومبنيين ثقافيين وأربعة مرافق خدمات اجتماعية وخمس حدائق وساحات عامة و 15 ألف موقف سيارات وثلاث محطات لـ "ترام دبي".

ستحقق «جميرا سنترال» الاكتفاء الذاتي لسكانها من المرافق بمدارس ومستشفيات ومكاتب وسكن وحدائق ومراكز تسوق وشرطة ذكية ومرافق مجتمعية متكاملة.

"القيمة المضافة" لن تؤثر على النشاط التجاري والاستثماري

95 %

من قواعد وإجراءات فرض ضريبة القيمة المضافة تقوم على أسس ومعايير عالمية

توقع خبراء ماليون ألا تؤثر ضريبة القيمة المضافة في مستويات التضخم بشكل كبير وان لا يكون له اثر سلبي على النشاط التجاري والاستثماري وتنمط الاستهلاك في الدولة، وخصوصاً أن الشركات ستقوم بامتصاص جزء من تلك الضريبة، علاوة على أنه لن يتم فرضها على كافة السلع، وأن تأثير ضريبة القيمة المضافة في القوة الاستهلاكية في الدولة سيتضح خلال مدة تتراوح من 12 إلى 18 شهراً من تطبيقها المقرر في الأول من يناير 2018.

وحث الخبراء خلال «منتدى دول الخليج لضريبة القيمة المضافة» الذي نظمته شركة «آي كيو بي سي»، لتنظيم المعارض والمؤتمرات، في دبي مؤخرا على ضرورة أن تتخذ الشركات الموعد المقرر لتطبيق الضريبة في الإمارات بشكل جدّي، مؤكدين أهمية إسراع الشركات بوضع خطط منذ اليوم للتوافق مع النظام الضريبي الجديد.

وتوقع الخبراء في المنتدى الذي حضره نخبة من مديري المالية والامتثال والضرائب في الشركات أن تحتاج الشركات التي ستخضع للضريبة المضافة . - وهي الشركات الكبيرة التي تصل عوائدها السنوية إلى مليون دولار - أن تحتاج لفترة لا تقل عن تسعة أشهر لتكون مستعدة

> حجم استثمار الشركات في تطبيق الضريبة الجديدة يتناسب طردياً مع حجم أعمالها

للتوافق مع النظام الضريبي الجديد. علماً أن فترة الاستعداد تطول مع ازياد حجم التعاملات التجارية للشركة.

وتناول المنتدى سبل مواجهة التحديات التي يفرضها تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للموارد البشرية والأقسام اللوجستية في الشركات في دول مجلس التعاون.

تحدي التوازن

وأشار جاستين وايتهاوس المدير التنفيذي المسؤول للضرائب غير المباشرة في شركة «ديلويت» الشرق الأوسط إلى أن أحد أهم التحديات التي ستواجه الشركات يتمثل بالموازنة بين السعر النهائي للسلعة بعد فرض الضريبة من جهة، ومدى تأثر مبيعات تلك الشركات وهوامش أرباحها بالنتيجة من جهة أخرى.

وأضاف ان الشركات ستواجه تحدي تحديد السعر المناسب للقدرة الشرائية للمستهلكين، ولن يكون بوسع جميع الشركات رفع أسعار سلعها بنسبة 5 بالمئة، وخصوصاً أن تجاوب المستهلكين في العادة مع رفع الأسعار لا يكون آنياً.

وقد يتجنبون شراء سلع معينة من الأساس إن كان سعرها مرتفعاً جداً بالنسبة لهم، علماً أن تلك الشركات ستدفع نسبة 5 بالمئة للسلطات المالية، وليس أقل. وأما بالنسبة للمستهلك، فأوضح وايتهاوس أن فرض الضريبة سيؤدي إلى ارتفاع نسب التضخم ولكن ليس بنفس نسبة الضريبة.

وأضاف ان هنالك سببان لعدم وصول التضخم إلى 5 بالمئة، الأول هو أن الشركات تقوم بامتصاص جزء من تلك الضريبة، والثاني هو أن الضريبة لن تفرض على كافة السلع، فهنالك في الغالب إعفاءات، وهذا ما نتوقعه.

وأشار وايتهاوس إلى أن السلطات في الدولة لم تقم بعد بتحديد المكونات الأساسية لتطبيق الضريبة المضافة، والتواصل مع الشركات بهذا الشأن، وذلك لأن دول مجلس التعاون الخليجي لم تقم بعد بتوقيع الاتفاقية الإطارية لتطبيق ضريبة للقيمة المضافة. وعبر عن أمله ألا يتم فرض الضريبة على أسعار الإيجارات السكنية، وأن ذلك لن يعرف قبل توقيع الاتفاقية.

معايير عالمية

ولفت خبراء إلى أن 95 بالمئة من قواعد وإجراءات فرض ضريبة القيمة المضافة تقوم على أسس ومعايير عالمية. مضيفين انه من الضروري على الشركات البدء في هذه المرحلة بفهم ورصد تعاملاتها المالية لتقوم بتحديد حجم المسؤولية المالية على تلك التعاملات، وهذه ليست عملية معقدة جداً، بل تعتمد على حجم الشركة. منوهين ان الإبلاغ عن التعاملات المالية سيكون حسب المعايير الدولية أي إما على أساس ربع سنوي أو شهري.

علاقة طردية

ويشير خبراء إلى أن حجم استثمار الشركات في تطبيق الضريبة الجديدة يتناسب طردياً مع حجم أعمالها، وإلى أن حجم تلك الاستثمارات قد يصل إلى ملايين الدولارات، وذلك في الأنظمة التقنية والتدريب وأجور الموظفين الجدد. موضحين ان فرض ضريبة القيمة المضافة في المحصلة هو عملية «إدارة حسابات» أي عملية إدارة الذمم الدائنة والمدينة. وهذا سيجذب المحاسبين والمديرين الماليين وخبراء الضرائب.

و يحمل تطبيق الضريبة الإضافية يحمل معه بعض الفرص للحكومات والشركات على حد سواء، فبالنسبة للحكومات سيكون في وسعها رفع حجم عوائدها المالية بالطبع. بالإضافة إلى أن تطبيق الضريبة يولّد كمية ضخمة من البيانات، وبالتالي سيتم جمع معلومات أكثر دقة عن عوائد الشركات وبالتالي سيكون تحديد الناتج المحلي أكثر دقة، ويمكن استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات وتصحيح مسار الاقتصاد والقطاعات كل على حدة. وأما بالنسبة للشركات فسيرفع تطبيق الضريبة من مستوى الانضباط والحوكمة.

إعفاء القطاعات الحيوية

ككما توقع مصرفيون ألا تتأثر أنشطة الإقراض في البنوك في ضوء تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي قد ترفع مستوى التضخم. وأن تعفى قطاعات التعليم والصحة والسلع الغذائية والأدوية من الضريبة التي من المقرر أن يكون حدها الأدنى 5 بالمئة والتي ستطبق على القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة. وأضاف: «نتوقع أن نشهد معدل تضخم معتدلاً في المدى القريب، وبالتالي لا يتوقع أن تتأثر عمليات الإقراض بذلك خلال العام المقبل.

كما توقع عاملون في قطاع التجزئة ألا يؤدي فرض ضريبة القيمة المضافة إلى التأثير سلباً في الاستهلاك بشكل كبير. منوهين انه سيتضح تأثير الضريبة في الاستهلاك ومستويات التضخم بعد مدة تتراوح من 12 إلى 18 شهراً من تطبيقها. واستبعد هؤلاء أن تؤثر الضريبة في خطط الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، متوقعين ان تكون نسبة الضريبة مقبولة، مستبعدين ان تتأثر خطط التوسع بهذه الضريبة بشكل مباشر.

و رجح خبراء أن تكون غالبية الشركات في الإمارات مستعدة للتوافق في الموعد المحدد مع النظام الضريبي الجديد الذي من المتوقع أن تصل عوائده إلى 10 مليارات دولار، مشيرين إلى أن العديد من الشركات بدأت بتوظيف مختصين في قطاعي الضريبة والمحاسبة.

> غالبية الشركات في الإمارات مستعدة للتوافق في الموعد المحدد مع النظام الضريبي الجديد

الابتكار يعزز استدامة نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مطالبة أصحاب المشاريع الاستفادة من البيئة الداعمة لرواد الأعمال المبتكرين والمبدعين

باتت التكنولوجيا والابتكار محور الأعمال التجارية في المستقبل، من هنا لم تعد تكنولوجيا المعلومات اليوم وظيفة دعم فقط، ولكن محرك مهم لنمو ونجاح الأعمال. وعلى هذا النحو، يحتم على مديري تقنية المعلومات ومديري تكنولوجيا المعلومات التفكير الإبداعي، وتحديد وحل المشاكل، واستخدام التكنولوجيا بأسلوب مبتكر، في سبيل تقديم قيمة حقيقية لمؤسسات والشركات سواء الكبرى او الصغيرة والمتوسطة.

يلعب الابتكار دورا محورا هاما في تعزيز دور ومكانة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان استدامتها . لذلك يتم مطالبة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بضرورة وضع الابتكار في صدارة أولوياتهم وجعله ركيزة أساسية في دعم وتعزيز نمو أعمالهم، والاستفادة من البيئة الداعمة لرواد الأعمال المبتكرين والمبدعين في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي توفرها الدولة، مؤكدين أهمية نهج الابتكار في ترسيخ القدرات التنافسية لهذه الفئة من المشاريع في السوق المحلي والعالمي على حد سواء.

وخطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات ملحوظة في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الابتكار ودعم التنمية المستدامة، لتحقيق السعادة للمواطنين والمقيمين، وذلك بفضل رؤية قيادتنا الرشيدة والمبادرات والبرامج النوعية التي أطلقتها الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، وتعمل الجهات المختصة المشرفة على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد وكذلك الجهات والمؤسسات الداعمة والممولة للقطاع ومنه صندوق خليفة و مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعزيز البيئة الداعمة لرواد الأعمال المبتكرين والمبدعين في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

دمج نماذج العمل مع التقنيات

و يؤكد خبراء ومسؤولون على أهمية دمج نماذج العمل مع التقنيات الحديثة لدفع مسيرة الابتكار والارتقاء بالخدمات والمنتجات وتعزيز تنافسية الشركات والمشاريع الناشئة، مشيرين إلى أن العالم شهد تغيرات جذرية في نماذج العمل ضمن مختلف القطاعات أحدثتها شركات ناشئة سرعان ما توسعت وباتت عملاقة على المستوى العالمي.

و يلفت البعض إلى ان مثل هذه التوجهات والتجارب لدى رواد الأعمال المحليين ما تزال دون المستوى المطلوب وذلك لأسباب عديدة، من ضمنها توافر المعلومات والمعطيات السوقية وفهم آليات العمل في كل القطاعات، لاسيما أن التغيير الجذري يعتمد بشكل كبير على البيانات، وهو ما بادرت الحكومة بتوفيره من خلال قانون البيانات المفتوحة وغيرها، منوهين إلى أنها مجرد مسألة وقت، فهناك العديد من الأفكار المبتكرة والناجحة في الإمارات وسائر دول المنطقة لكن بوتيرة متوسطة قد لا تظهر بشكل بارز، فهناك العديد من الشركات التي حققت إنجازات تحسب لها.

إشكالية ثقافية

ويرى مختصون أن هناك إشكالية ثقافية تجاه ريادة الأعمال والتخوف والتردد من المخاطرة في عالم المشاريع، مؤكدين أن المطلوب ليس فقط

بضرورة وضع الابتكار في صدارة أولويات رواد الاعمال وجعله ركيزة أساسية في دعم وتعزيز نمو أعمالهم

استخدام التكنولوجيا بأسلوب مبتكر يقدم قيمة حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ابتكار أفكار جديدة، بل تنفيذها وترجمتها على أرض الواقع، مشيرين إلى أن الإمارات توفر البيئة المثالية للابتكار في ظل ما تتميز به من انفتاح واستقطاب لمختلف الخبراء والشركات والأفكار الريادية من شتى دول العالم، مما يوفر فرصة لرواد الأعمال للاطلاع على مختلف الأفكار وتطوير مبادرات خاصة بهم بشكل مبتكر وجديد من خلال تقديم حلول إبداعية لمشاكل في الأسواق أو ردم الفجوة في أي من القطاعات.

و من الضروري التأكيد على أن الابتكار ليس محصوراً فقط بالتقنيات الحديثة والاختراعات، فأي مشروع في أي قطاع سواء كان في اللوجستيات أو المطاعم أو حتى المفروشات وغيرها يمكن أن يتميز بنموذج مبتكر ولمسات إبداعية.

و يؤكد الخبراء على أهمية اعتماد أفكار مبتكرة لاستثمار الأصول في حال تغيرت ظروف الأسواق أو اختلفت متطلبات الأعمال، لافتين إلى أن بعض العاملين في بعض القطاعات كالمفروشات مثلاً يطالبون بإجراءات لحمايتهم من المنافسة التي تفرضها المنتجات المستوردة من بعض الدول الخارجية، لكنهم لا يدركون أهمية تعزيز المقومات التنافسية لمنتجاتهم أو تحسين نقاط الضعف في العمليات، إذ قد يكون الخلل مثلاً في التسعير المبالغ فيه، أو التصميمات التي لا تلبي متطلبات العملاء، مشيرين إلى أن المستهلك اليوم بات مطلعاً على كل ما يحدث في العالم من خلال جهاز الهاتف الذكي، وبالتالي أصبح أكثر انتقائية وإدراكاً لمختلف الخيارات والمستجدات في مختلف الأسواق وليس المحلية فقط.

سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة عززت وتيرة النمو

أكد صندوق النقد الدولي أن الإمارات نجحت في امتصاص الصدمة الأخيرة الناجمة عن التراجع الحاد في أسعار النفط اعتماداً على البنية الصلبة والأساس القوي للاقتصاد الوطني، فضلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة التي تبنتها الحكومة في السنوات الماضية، ونجحت في توفير احتياطات مالية ضخمة، شكلت حوائط صد حالت دون تأثر الاقتصاد بالانهيار في أسعار النفط، فضلاً عن انتهاج سياسة محورية تعتمد على تنويع الاقتصاد دون الاعتماد الكلي على النفط، وذلك وفقاً لما جاء في التقرير الذي أصدرته البعثة التي زارت الدولة في شهر مايو الماضي، والتقت المسؤولين في الحكومة الاتحادية والمحلية، ومسؤولين في السلطات الاقتصادية المعنية وممثلين عن مجتمع المال والأعمال.

و كانت وزارة الاقتصاد قد اكدت اهمية وبضرورة الإسراع في إقرار القانون الجديد للمصرف المركزي والقطاع المصرفي عامة، لضمان توفير النقد الكافي وتعزيز حوكمة الشركات، والامتثال للمبادئ الأساسية لاتفاقية «بازل»، وتوقعت الوزارة في تقرير صادر عنها مؤخرا أن تستمر النظرة الاقتصادية المستقبلية المتفائلة للاقتصاد الوطني طوال العام الجاري، حتى في ظل الاستمرار في انخفاض أسعار النفط، بدعم من توقعات النمو في القطاعات الحيوية الأخرى، والاحتياطات المالية الهائلة لدى الدولة، والتسهيلات والمزايا التي تشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ولفت التقرير إلى أنه مع التحسن المنتظر في أسعار النفط من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بوتيرة أسرع في المدى المتوسط، بدعم من زيادة الاستثمار قبل «إكسبو 2020».

وأكدت الوزارة أن الإنفاق على البنى التحتية في قطاع الطيران لن ينتهي في المستقبل القريب، لافتة إلى المشروع الضخم لتوسعة مطار آل مكتوم الدولي بما قيمته 33 مليار دولار (121.4 مليار درهم)، لافتة إلى أن المطار سيصبح الأكبر عالمياً.

القانون الجديد

وأشار التقرير إلى أنه وفقاً للمحللين، فإنه من المتوقع أن تستمر النظرة الاقتصادية المستقبلية المتفائلة للاقتصاد القومي طوال العام الجاري، حتى في ظل الاستمرار في انخفاض أسعار النفط، مع نمو متوقع للاقتصاد غير النفطي بنسبة 2.4% وتوقعات النمو في القطاعات الحيوية الأخرى والاحتياطات المالية الهائلة لدى الدولة، والتسهيلات والمزايا التي تشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لافتاً إلى أنه مع التحسن المنتظر في أسعار النفط من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بوتيرة أسرع في المدى المتوسط، بدعم من زيادة الاستثمار قبل «إكسبو 2020»، وأيضاً مع التحسن المرتقب للظروف الخارجية وسط توقعات بأن ينخفض التضخم إلى أقل من 3.2%، مقابل 4.1% عام 2015.

وأوضح أنه من المتوقع زيادة العجز المالي مع انخفاض سعر النفط إلى نحو 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ينخفض الفائض في الحساب الجاري بواقع 0.3% من الناتج المحلي العام الحالي أيضاً، مع اعتدال نمو القروض في القطاع الخاص متأثراً باحتياجات التمويل المالي الأكبر.

وأكد التقرير أن الاستثمار في تطوير البنية التحتية في قطاع الطيران ضمن خطة الدولة للانتقال المدروس نحو تنويع الاقتصاد، لافتاً إلى أن قطاع الطيران في الدولة تفوق على نظرائه في لندن وهونغ كونغ ومراكزعالمية أخرى، وأسهم في تميز الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تحتل الإمارات المرتبة الثالثة في مجال البنية التحتية للنقل الجوي، وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، بعد أن احتلت المرتبة الأولى في جودة البنية التحتية.

انتهاج سياسة محورية تعتمد على تنويع الاقتصاد دون الاعتماد الكلي على النفط

نجحت الإمارات في توفير احتياطات مالية ضخمة شكلت حوائط صد حيال تأثير تراجع أسعار النفط

البنى التحتية

وبين أن الإنفاق على البنى التحتية في قطاع الطيران لن ينتهي في المستقبل القريب، حيث سيستمر فترة طويلة، وتتطلع شركات المقاولات والتصميم والهندسة للحصول على حصتها في المشروع الضخم لتوسعة مطار آل مكتوم الدولي، حيث من المقرر أن تتم توسعته خلال العقد المقبل، بما قيمته 33 مليار دولار (121.4 مليار درهم)، كما أعلنت «مؤسسة مطارات دبي» خططها لتوسعة صالة الركاب في المطار لتستوعب 26 مليون مسافر، ومن المقرر أن تبدأ أعمال البناء العام المقبل.

ولفت إلى أن المحللين يعتقدون أن مطار آل مكتوم الدولي في مدينة «دبي الجنوب»، التي بدأت عمليات الشحن منه في عام 2010، وعمليات الركاب في عام 2013 سيصبح أكبر مطار في العالم فور الانتهاء منه، وستكون لديه القدرة على التعامل مع 200 مليون مسافر، و16 مليون طن من البضائع، وسيضم محور المطار مناطق تتألف من مدينة دبي اللوجستية والمدينة التجارية والسكنية ومدينة الطيران ومدينة الغولف.

85 مليون راكب

أشار تقرير وزارة الاقتصاد إلى أن أحدث التوقعات الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) تشير إلى أن مطار دبي الدولي سيستقبل 85 مليون راكب العام الجاري، كما أن افتتاح ممر جديد في مطار دبي الدولي بكلفة 1.2 مليار دولار، في إطار الخطط الطموحة لتوسعة المطارات في الدولة، سيزيد من قدرة المناولة في مطارات الدولة لتصل إلى 90 مليون راكب، مقابل 75 مليوناً سابقاً.

وتفصيلاً، طالبت وزارة الاقتصاد بضرورة أن تتم الموافقة بأسرع وقت ممكن على القانون الجديد للمصرف المركزي والقطاع المصرفي عامة، لوضع إطار شامل ومتكامل لضمان توفير النقد الكافي، وتعزيز حوكمة الشركات، وتسريع التقدم نحو الامتثال للمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة في إطار اتفاقية «بازل»، وكذلك العمل على تدعيم شبكات الأمان والأطر الخاصة بصنع القرار.

استمرار الإنفاق على البنية التحتية في مختلف القطاعات الحيوية.

وأكدت الوزارة في تقرير تحليلي أصدرته مؤخراً حول «وضع الاقتصاد الإماراتي والتطورات المستقبلية له»، أن القطاع المالي في الدولة لديه السيولة والاحتياطات المالية، كما يتمتع بقدر كبير من المرونة، ما يجعله قادراً على تحمل الصدمات الشديدة في الاقتصاد العالمي، مشيرة إلى ضرورة الاستمرار في الجهود الجارية لتعزيز إطار العمل الخاص بعمليات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومعالجة المخاطر الناجمة عن ذلك، فضلاً عن مواصلة عملية مراقبة قوائم الميزانيات للكيانات المرتبطة بالحكومة لاحتواء أي مخاطر.

تملك الإمارات التسهيلات والمزايا التي تشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

دبي ترسخ مكـانتها محـــوراً لحركة الاقتصاد الاسلامي عالمياً

تتمتع دولة الإمارات بصورة عامة، ودبي بصورة خاصة باقتصاد متنوع ومفتوح يتصف بالمرونة، التي تمكنه من استيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى ما تمتلكه من بنية تحتية وتقنية ولوجستية متطورة، يشكل الركيزة الأساسية التي تمكن دبي من تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى جانب قطاعات أخرى حيوية في الدولة.

وأدركت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات وإمارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي منذ البداية، وحرصت على أن تكون الرائدة والسباقة في إنشاء المصارف إسلامية على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، إضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها.

وجاءت هذه الخطوة السباقة ثمرة الثقافة الإسلامية المنفتحة، التي تطبقها القيادة الإماراتية تجاه الثقافات الأخرى، بما يتماشى مع المبادئ النبيلة والمتكاملة، التي تميز الاقتصاد الإسلامي مثل تشجيع العمل، وتعزيز التضامن الاجتماعي وتوجيه المشاريع لرعاية أولويات المجتمع، ما كان له تأثير إيجابي على حياة الناس والمجتمع والاقتصاد الوطني.

30 بالمئة حصة التمويل الإسلامي من الأصول المصرفية بالإمارات

صدارة دبي

و تحتل دبي حالياً المراكز الأولى في العديد من الخدمات المالية الإسلامية، فهي تحتضن أكبر المصارف الإسلامية على مستوى المنطقة والعالم، كما نجحت في استقطاب صكوك وسندات إسلامية مدرجة في أسواقها المالية بقيمة 167.3 مليار درهم، تعادل ما قيمته 45.55 مليار دولار، ما عزز مكانتها في المركز الأول عالمياً من حيث قيمة الصكوك المدرجة، كما تعد حالياً من أبرز الوجهات السياحية للسياح المسلمين، حيث توفر فنادق ومناطق ترفيهية متميزة، تلبي تطلعات هذه الفئة المتزايدة من السياح، كما تزخر الإمارة بالعديد من المواقع التراثية والثقافية الإسلامية البارزة في المنطقة.

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، المشرف على مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، أن دبي تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانتها محوراً لحركة الاقتصاد العالمي بشهادة كبرى المؤسسات العالمية المتخصصة، من خلال خطة عمل متكاملة واستراتيجية واضحة توالي تحقيق الأهداف المرجوة لها، وفق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله.

رصيد الخبرات

وقال سموه إن علاقات دبي القوية وشراكاتها الاستراتيجية ورصيدها الكبير من الخبرات التي تدعم نهجها في تبوؤ مركز الصدارة في عالم الاقتصاد الإسلامي عاصمة له وضمن مختلف قطاعاته، معرباً سموه عن تقديره للجهود المخلصة التي لا تلبث أن تثمر كل يوم إنجازاً جديداً يمثل إضافة مهمة تقربنا أكثر من تحقيق الهدف وتحويل دولة الإمارات إلى مرجعية أولى لكل أنشطة الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم أجمع.

صدارة عربية

ووصف تقرير صادر عن شركة أركاديس الاستشارية العالمية، وهي إحدى المؤسسات العالمية المرموقة إمارة دبي بأنها عاصمة الاقتصاد الإسلامي، حيث جاءت الإمارة في المركز الأول عربياً في مجال الاستدامة، حيث أوضح التقرير أن دبي تتصدر المنطقة في معظم التصنيفات الفرعية والإجمالية، معتبرها المدينة الأكثر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط، وواحدة من المراكز المالية المهمة على المستويين الإقليمي والعالمي، إضافة إلى اعتبارها عاصمة الاقتصاد الإسلامي، متوقعاً أن تسجل الإمارة معدلات نمو متسارعة خلال السنوات القليلة المقبلة.

المراكز المالية

وفي التصنيف الخاص بالمراكز المالية العالمية، حلت دبي في المرتبة الرابعة على مستوى العالم بعد سنغافورة وهونغ كونغ ولندن، في المقياس الذي يعتمد على نسبة الأرباح المسجلة للمراكز، واستناداً إلى العديد من بيانات الجهات المتخصصة في تصنيفها، متقدمة في ذلك على مدن مثل باريس ونيويورك وزيوريخ.

خبرة تراكمية

من جانبه أكد معالي محمد القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، رئيس مجلس

تمكنت دبي من تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى جانب قطاعات أخرى حيوية في الدولة.

إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أن دبي استطاعت ترسيخ مكانتها الرائدة عاصمة للاقتصاد الإسلامي في العالم، مشيراً إلى أن دبي تتمتع بالمزايا التي تجعلها عاصمة الاقتصاد الإسلامي في العالم، حيث تعتمد على خبرتها التراكمية وموقعها الاستراتيجي وما تمتلكه من بنية أساسية متطورة.

دليل الريادة

وأشار معالي محمد القرقاوي إلى الدور النشط الذي تضطلع به دبي في سبيل منح زخم قوي للنشاط الاقتصادي الإسلامي على المستوى العالمي، منوهاً بأن استضافة دبي للدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في شهر أكتوبر المقبل خير دليل على ريادة الإمارة لهذا القطاع، إضافة إلى سعيها إلى تطوير مبادرات وأفكار كفيلة بتعزيز هذه المكانة وفتح قنوات عمل جديدة داخل منظومة الاقتصادي الإسلامي.

أدركت القيـــادة الرشيـــدة في دولة الإمـــارات وإمـــارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي منذ البداية

إصداران

شهدت بورصة ناسداك دبي خلال الشهر الجاري إدراج إصدارين من الصكوك بقيمة إجمالية بلغت 1.84 مليار درهم (500 مليون دولار) و920 مليون درهم (250 مليون دولار) لتصل القيمة الإجمالية للصكوك المدرجة في دبي إلى 164.8 مليار درهم (44.8 مليار دولار)، لتعزز بذلك من مكانة الإمارة مركزاً رائداً لإدراج الصكوك من حيث القيمة على مستوى العالم.

أهمية متزايدة

وقد اكتسب الاقتصاد الإسلامي أهمية متزايدة، نظراً لارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويرجع الطلب على المنتجات الحلال بشكل خاص إلى زيادة عدد المسلمين حول العالم، والذي قارب 1.6 مليار نسمة.

وبالتالي ازدادت الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي بلغت في عام 2012، 8 تريليونات دولار، كما ارتفع حجم التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية إلى نحو 4 تريليونات في العام نفسه.

ولا تقتصر أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي على النمو الكبير الذي حققته على مدى السنوات القليلة الماضية، بل على حقيقة أن هذا القطاع مؤهل لتحقيق نمو أسرع لسنوات عدة مقبلة، حيث ينمو قطاع الاقتصاد الإسلامي العالمي بنسبة 15-10% سنوياً، كما أن معدلات النمو السكاني في البلدان الإسلامية تعادل ضعفي المعدل العالمي.

ومع وجـود عدد كبير من الـدول الإسلامية المصنفة حالياً ضمن مجموعة الـدول ذات الأسواق النامية، والمتوقع لها أن تنمو بوتيرة سريعة، تتعاظم أهمية الاقتصاد الإسلامي مفهوماً يحمل كل مقومات النجاح والنمو للقطاعات الاقتصادية على اختلافها. وثمة آفاق جديدة من الفرص تلوح في الأفق مع إرساء دعائم الاقتصاد الإسلامي، الذي سيعود بالخير والازدهار على المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

أصول مرتفعة

قدرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أصول التمويل الإسلامي في دولة الإمارات بما يعادل 30% من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة، مقارنة مع نسبة تقدر بنحو 20% في العام 2010، منوهة بالنمو القوي الذي يشهده قطاع التمويل الإسلامي بفضل التوسع في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية والنمو المتزايد في الطلب من العملاء.

وقالت الوكالة في تقرير لها مؤخرا حول آفاق التمويل الإسلامي، إنه على الرغم من هدوء سوق إصدارات الصكوك خلال العام الحالي، إلا أن آفاق صناعة التمويل الإسلامي تبقى إيجابية، لافتة على أن استمرار الطلب على الخدمات المالية الإسلامية خاصة في البلدان الإسلامية وذات الأغلبية المسلمة قاد إلى

تحتل دبي حـالياً المـراكز الأولـى فـي العـديد من الخدمات المالية الإسلامية

نمو التمويل الإسلامي بهذه الدول بنحو 13% خلال العام الماضي وبنسبة 6% خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأضافت الوكالة أنه فضلاً عن نمو الطلب المتواصل فقد ساهمت التشريعات الحكومية في دعم النمو القوي في أصول

«موديز» تتوقع تحسن نمو القطـاع في 2017 رغـم التحـديات

القطاع المصرفي الإسـلامـي، موضحاً ان توجهات النمو بالنسبة لاصدارات الصكوك لم تظهر انتعاشاً بعد حيث بقيت مستقرة عند 40 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري وذلك نتيجة ضعف الإصدارات على المدى القصير من قبل اللاعبين الرئيسيين في سوق الصكوك مثل ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، متوقعة نموا قويا في الإصـدارات خلال العام المقبل من قبل الحكومات والبنوك والشركات الخليجية وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة في ظل تراجع العائدات النفطية.

الإمارات رائـدة و سبـاقة في إنشاء المصارف إسلامية على مستوى العالم

قانون الإفلاس يعزز مكانة الإمارات في التنافسية و ممارسة الأعمال

يمثل القانون الاتحادي بشأن الافلاس الذي اعتمد وصادق على نسخته النهائية مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه في الرابع سبتمبر 2016 . خطوة رئيسة على طريق الارتقاء بالمنظومة التشريعية للاقتصاد المستدام، والذي من شأنه تعزيز مركز الدولة على مؤشر التنافسية وفي مجال سهولة ممارسة الأعمال . كما يمثل اعتماد القانون خطوة مهمة في تعزيز مسيرتنا الاقتصادية الناجحة، لتتمكن معها دولة الإمارات من ترسيخ قواعد مالية قوية، بما يساعدها على احتلال مرتبة متقدمة على قائمة أفضل الاقتصادات العالمية من حيث الاستقرار المالي. كما أنه يضع الحلول الاستباقية للمسائل التي قد تظهر في ظل الظروف العالمية والتقلبات الإقليمية، والتي تركت آثاراً غير حميدة على دول أخرى.

و أكد سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية أن الموافقة على قانون الإفلاس تأتي ثمرة للجهود المتواصلة التي بذلتها وزارة المالية في مجال تطوير التشريعات المنظمة للإفلاس على مدى الاعوام السابقة والتي ساهمت في اعداد مشروع قانون جديد مبني على مبادئ قانونية واقتصادية حديثة ومتطورة بشكل يميزه عن غيره من القوانين المرادفة له على مستوى الدول العربية وحتى على مستوى العديد من الدول المتقدمة في هذا المجال .

وقال سموه ان الهدف من إعداد قانون الإفلاس هو المساهمة في تعزيز المنظومة التشريعية المالية والاقتصادية في الدولة من خلال إفراد قانون مستقل حديث يوفر إجراءات عديدة وخيارات تساعد على تفادي حالات إشهار افلاس المدين منها إجراءات إعادة التنظيم المالي والصلح الواقي من الافلاس وإعادة هيكلة أموال المدين والإفلاس والتصفية حيث سيمكن هذا القانون التجار سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو شركات من إعادة تنظيم ديونهم وهيكلتها مع تفادي الوصول إلى حالة تصفية أموال المدين وبيعها.

وأضاف سموه " ويعد قانون الإفلاس أحد أسس المنظومة التشريعية الحديثة في الدولة وذلك نظرا لدوره في تعزيز البيئة الاستثمارية للاقتصاد الإماراتي ورفع مستوى الضمان للدائنين من خلال قواعد شفافة وإجراءات سريعة ومرنة بما سيحقق دعم التنمية المستدامة للأعمال في الدولة وسيشجع على استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية وذلك لزيادة ثقتها بالمناخ الاقتصادي الجاذب والبنية التشريعية المرنة التي تسمح بحماية أصول المستثمرين وتسهل أعمال الشركات التجارية بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية التشريعية والاقتصادية الأمر الذي يرفع بدوره من تنافسية دولة الإمارات في المحافل العالمية ويعزز من مكانتها ".

حمدان بن راشد: القانون الجديد ثمرة للجهود المتواصلة التي بذلتها وزارة المالية في مجال تطوير التشريعات المنظمة للإفلاس

نقلة نوعية

قال المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، إن اعتماد مجلس الوزراء الموقر، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، النسخة النهائية للقانون الاتحادي للإفلاس، يمثل نقلة نوعية للجهود الرامية، نحو تطوير منظومة التشريعات الاقتصادية، وتعزيز جاذبية وتنافسية بيئة الأعمال بالدولة، أمام الاستثمارات الأجنبية.

وأكد المنصوري أن القانون سيوفر قواعد منظمة للإعسار والإفلاس، بشكل يضمن للمستثمرين أقل نسبة ممكنة من المخاطر، من خلال حماية حقوق الدائنين واتباع استراتيجيات مرنة في التعامل مع الصعوبات المالية التي من الممكن أن تواجه الأعمال التجارية، وهو ما يعد

> سلطان المنصوري: قانون الإفلاس يمثل نقلة نوعية للجهود الرامية لتطوير منظومة التشريعات الاقتصادية

أحد أهم وأبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري. وتابع، إن اعتماد مجلس الوزراء الموقر القانون الاتحادي للإفلاس، يمثل قيمة مضافة تعزز من تفوق البيئة التشريعية الجاذبة للدولة.

وأشار المنصوري إلى وجود قوانين قيد الدراسة حالياً، وأخرى في مراحلها النهائية، منها مشروع القانون الاتحادي بشأن الاستثمار الأجنبي، ومشروع القانون الاتحادي بشأن الغش التجاري، ومشروع القانون الاتحادي بشأن التحكيم، وعدد من القوانين الأخرى التي من شأنها تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، بما يلبي طموحات وتطلعات القيادة الرشيدة للدولة.

جاذبية وتنافسية الاقتصاد

و أكد راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إن اعتماد مجلس الوزراء لقانون الإفلاس جاء في الوقت المناسب وسيكون من شأنه زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني إلى جانب تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، الأمر الذي ينسجم مع توجهات قيادتنا الرشيدة في بناء اقتصاد وطني متطوّر قادر على النمو المستدام خلال المرحلة المقبلة.

وأكد البلوشي أن اعتماد القانون من قبل مجلس الوزراء يأتي أيضاً ليعزز من المنظومة التشريعية الاقتصادية والاستثمارية في

> عبيد الزعابي: يسهم القانون الجديد في تطوير بيئة استثمارية مثالية تضمن حماية حقوق المستثمرين

دولة الإمارات مما يساهم بالتالي في حصولها على المزيد من الترقية على صعيد المؤشرات العالمية ذات العلاقة بسهولة ممارسة الأعمال والتنافسية. وأضاف أن صدور القانون رسمياً من شأنه أيضاً ضمان استمرارية عمل الشركات ومنحها المرونة اللازمة لإدارة أوضاعها المالية وهي عوامل تسهم كما هو معروف في توفير بيئة مثالية للاستثمار.

تنافسية الإمارات

وبدوره قال الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة إن صدور النسخة النهائية للقانون الاتحادي بشأن الإفلاس يعبر عن عزم القيادة الرشيدة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على مواصلة السير في دروب النجاح الاقتصادي، إذ يأخذ القانون في اعتباره أفضل الممارسات العالمية، كما أنه يسهم بصدوره في استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية لدولة الإمارات مما يساعد على استقطاب واستقرار رؤوس الأموال في الدولة.

وأضاف أن القانون الجديد يعد بمثابة أداة مكملة لقانون الشركات الجديد، والذي بدوره سوف يسهم في تطوير بيئة استثمارية مثالية تضمن حماية حقوق المستثمرين، ويزيد من درجة جاذبية اقتصاد الدولة واتساع تعرضها للاستثمارات الأجنبية، كما سوف يسهم في تعزيز مرونة الاقتصاد وإضفاء المزيد من الشفافية على الكيانات الاقتصادية والارتقاء بمستويات الحوكمة.

مواكبة التطورات التشريعية

كما اكد اقتصاديون أن قانون الإفلاس هو رسالة واضحة للمستثمرين والمعنيين في القطاع الخاص بأن الدولة مواكبة للتطورات التشريعية العالمية، وحريصة على مصلحة مستثمريها من خلال سنّ القوانين والتشريعات التي

راشد البلوشي: القانون يرفع جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني

سيسهم القانون في ضمان حقوق وواجبات جميع الأطراف وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتعزيز ثقة المستثمرين،

تضمن حقوقهم وتحدد واجباتهم، وتسهل عليهم ممارسة الأعمال، مؤكدين أن هذا القانون سيشكل عنصر جذب إضافي للأعمال والاستثمارات بجانب المزايا الأخرى التي تتمتع بها الدولة.

ويلفت الاقتصاديون إلى أن القانون الذي درسته الغرف التجارية وبقية الطراف المختصة وقدمت توصياتها وتوصيات القطاع الخاص إلى الجهات المعنية يعتبر من القوانين العصرية التي تتلاءم مع التطورات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، مؤكدين أن الدولة تثبت التزامها بتعزيز بيئة الأعمال وتحسين تنافسيتها ومكانتها العالمية كوجهة أعمال رائدة من الطراز الأول.

ترسيخ دعائم الاقتصاد

كما أكد مستثمرون ورجال أعمال ان قانون الإفلاس يشكل خطوة واسعة في الاتجاه الصحيح صوب استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية لدولة الإمارات، منوهين ان مثل هذه القوانين ترمي إلى حماية حقوق الأطراف المعنية، مثل المتعاملين والموظفين والموردين، وعدم تعرضهم للظلم والإجحاف نتيجة أية ضغوط استثنائية قد تتعرض لها الشركات والأعمال والمشاريع التجارية، وضمان إعطائها الفرصة لكي تفي بالتزاماتها المالية. مضيفين أن القيادة الرشيدة واصلت السير في دروب النجاح الاقتصادي، فرسمت على مدى

من شأن القانون الجديد تعزيز مركز الدولة على مؤشر التنافسية وفي مجال سهولة ممارسة الأعمال

سنوات ملامح اقتصاد وطني قوي بخطوط ثابتة وواضحة، ومنحت المنظومة الاقتصادية أدوات التمكين كي تتبلور في أمتن بنية وأحسن تقويم.

و سيسهم القانون في ضمان حقوق وواجبات جميع الأطراف وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتعزيز ثقة المستثمرين، ومساعدتهم في اختيار وجهات استثماراتهم بجانب عوامل أخرى تتميز بها الدولة، معتبراً أن المستثمرين حالياً ينظرون إلى أسواق تتوافر فيها تشريعات متطورة وحديثة.

كما يفتح القانون الجديد مجالاً للشركات التي وضعها صعب أن تكون تحت مظلة هذا القانون الذي يوفر لها فرصة للحوار والمباحثات مع الدائنين لإعادة ترتيب أوضاعها وجدولة ديونها بما يحقق لها استمرارية أعمالها وفي نفس الوقت يحافظ علي حقوق الدائنين من الضياع، ويخفف من الأعباء على القضاء ويخفف من مخاوف المتعثرين من السجون. ومن شأن القانون مع صدوره بشكل رسمي أن يقلل من الديون المتعثرة.

ضمان استمرارية عمل الشركات ومنحها المرونة اللازمة لإدارة أوضاعها المالية

سيدات أعمال الامارات عزيمة وإصرار على منافسة الكبار

تبنت دولة الإمارات منذ إعلان تأسيس اتحادها في الثاني من شهر ديسمبر عام 1971م رؤية طموحة لبناء الإنسان وضع ركائزها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ــ طيب الله ثراه ــ معلنا مقولته الشهيرة حينها " أن الإنسان هو أساس أي عملية حضارية ".

و نالت المرأة الإماراتية اهتمام وتشجيع ودعم الدولة لتعزيز مكانتها في المجتمع والمساهمة في مسيرة بناء الدولة وتعزيز التنمية الشاملة المستدامة التي تشهدها .. حيث أثبتت ابنة الإمارات أنها عند حسن ظن مؤسس الدولة و باني نهضتها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فاقتحمت بثقة وعزيمة مختلف مجالات العمل والإنتاج بما فيها القطاعات والمناحي التي كان البعض يعتقد أنها حكرا على الرجال ومنها مجال المال والأعمال وعالم التجارة الواسع فتفوقت

23- ألف سيدة أعمال في الإمارات يدرن مشاريع بـ 50 مليار درهم.

فيه بجدارة وأصبحت رقما صعبا في مجال الأعمال تدير و تملك شركات ومؤسسات كبرى باستثمارات هامة.

وفي ظل دعم القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والجهود الحثيثة التي تبذلها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة

أصبحت الإماراتية رقما صعبا في مجال الأعمال تدير و تملك شركات ومؤسسات كبرى بإستثمارات هامة

التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة .. تم اتخاذ عدد من الإجراءات والمبادرات لضمان النهوض بوضع المرأة الاقتصادي ورفع معدل مشاركاتها ومساهماتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدولة .. حيث حرصت " أم الإمارات " على فتح الباب للمرأة للمشاركة بفاعلية في مجال ريادة الأعمال ودعمت إنشاء مجالس سيدات الأعمال من أجل توفير البيئة المناسبة للمرأة للدخول في القطاع التجاري وقطاع الأعمال بشكل عام.

مكتسبات كبيرة

ونتيجة لدعم القيادة الرشيدة حققت المرأة الإماراتية خلال العقود الأربعة الماضية العديد من المكتسبات على الصعيد الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وسوق العمل بعد إنشاء مجلس سيدات أعمال الإمارات بصورة مضطردة ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى أكثر من 23 ألف سيدة أعمال أو نحو 15 في المائة من أعضاء الغرف التجارية والصناعية في الدولة يعملن في السوقين المحلية والعالمية و يدرن نحو 24 ألف مشروع تجاري ناجح وحوالي 30 في المائة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستثمارات ارتفعت قيمتها من 12. مليار درهم خلال عام 2004 إلى ما يتراوح بين 45 - 50 مليار درهم حاليا .. كما وصلت نسبة عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي نحو 37.5 في المائة من مجموع العاملين فيه.

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إن المرأة أصبحت عاملا فاعلا في المجتمع الإماراتي إذ تمثل اليوم نسبة 66 في المائة من القوى العاملة في القطاع الحكومي منهن 30 في المائة في مراكز قيادية.في تصريحات سابقة أن عدد سيدات الأعمال في الإمارات وصل 23 ألف سيدة يدرن مشاريع قيمتها 50 مليار درهم .. فيما أقيم الملتقى تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الفخرية لمجلس سيدات أعمال الإمارات.

وأشار المنصوري إلى أن رؤية الإمارات 2021 تولى اهتماما كبيرا لتمكين المرأة للمشاركة في جميع المجالات وتشجيع العقول المبدعة والموهوبة من النساء الإماراتيات علي تحقيق التنيمة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد.

المستثمرات لمواطنات

كما بلغ إجمالي قيمة تداولات المستثمرات المواطنات في سوق أبوظبي للأوراق المالية 105.3 مليار درهم منذ تأسيس السوق وحتى نهاية شهر يونيو الماضي..فيما وصلت قيمة تداولاتهن 2.1 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2016. وقال سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية في بيان له .. إن القيمة السوقية للأسهم التي تمتلكها المواطنات بلغت حوالي 19 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2016.

وأوضح أن نشاط العنصر النسائي المواطن في السوق يعكس التقدم الكبير الذي باتت تلعبه المرأة الإماراتية في جميع الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات وذلك بدعم من القيادة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ــ حفظه الله ــ والتي تسعى لتمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية الشاملة.

ونوه بأن عدد المستثمرات المواطنات الحاصلات على رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية بلغ أكثر من 70 ألف مستثمرة يشكلن

55 في المائة من إجمالي المستثمرات الإناث في السوق. وبين أن السنوات التي أعقبت تأسيس سوق أبوظبي للاوراق المالية شهدت ارتفاعا كبيرا في نسبة العنصر النسائي المستثمر في السوق مما يشير الى الدور المهم الذي باتت تلعبه المرأة في مختلف الأنشطة الإقتصادية جنبا إلى جنب مع الرجل ومن ضمنها نشاط الاستثمار في سوق الاسهم .

الوظائف القيادية العليا

ووصلت نسبة مساهمة المرأة في الوظائف القيادية العليا ومنها المرتبطة باتخاذ القرار الاقتصادي 30 في المائة وفي القوة العاملة 25 في المائة ومجالس إدارة غرف التجارة والصناعة 15 في المائة.

اتخاذ عدد من الإجراءات والمبادرات لضمان النهوض بوضع المرأة الاقتصادي

وأصبحت دولة الإمارات تضم أكبر تجمع لسيدات الأعمال على المستوى الإقليمي وذلك نتيجة مباشرة لمرونة وبساطة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات من جهة والفرص الكبيرة المرتبطة بالنمو القوي لمختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة اضافة الى البنية الأساسية والتشريعية في الإمارات التي تحفز على الاستثمار والنمو .. كما أن المبادرات الحكومية الجديدة أوجدت المزيد من الفرص الجديدة امام المرأة.

وجاء تشجيع قيادة الدولة لسيدات الأعمال الإماراتيات حافزا لدخولهن مجالات استثمارية جديدة أبرزها الصناعة والنفط والغاز والمقاولات والعقارات وشركات البناء .. فضلا عن الاستثمار في أسواق المال والأسهم حيث تمكنت سيدة الأعمال الإماراتية من والخروج عن الإطار التقليدي للاستثمار الذي اقتصر على بعض الأعمال المتعلقة بالمرأة ومستلزماتها مثل الملابس والعطور وغيرها إلى الاستثمار الأوسع والأرحب في شتى المجالات .

تواصل الدعم

ويواصل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " تنفيذ الرؤية الثاقبة للمغفور له الشيخ زايد باعتبار الإنسان ركيزة التنمية وغايتها وتقع المرأة في قلب وصميم هذه الرؤية حيث وضع سموه التنمية البشرية وبناء الإنسان وإطلاق طاقات الموارد البشرية المواطنة وتمكينها في مقدمة أولويات استراتيجيات العمل الوطني في مختلف مراحله لقناعة سموه الراسخة " إن الوطن دون مواطن لا قيمة له ولا نفع منه مهما ضمت أرضه من ثروات وموارد ".

ومنذ تسلم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مقاليد الحكم في البلاد عام 2004 أكد عزمه وحرصه على السير على نهج وثوابت الآباء المؤسسين وفي هذا السياق أكد سموه حرصه وعزمه على مواصلة دعم المرأة وتمكينها لتضطلع بدورها الطبيعي كمشارك فاعل في عملية التنمية الشاملة.

دور هام

وتأتي رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك دافعا وحافزا للمرأة الاماراتية لاقتحام مجالي المال والأعمال وتنفيذا لتوجيهات سموها جاء تأسيس مجلس سيدات أعمال الإمارات عام

2001 الذي يعد منصة داعمة ومحفزة لعمل المرأة الإماراتية في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري حيث تفاعلت مجموعة من الجهات والفعاليات الاقتصادية ومنها اتحاد غرف التجارة والصناعة والغرف الأعضاء لإنشاء هذا المجلس وهدفه الأساسي تهيئة المناخ الملائم لتحفيز المرأة الاماراتية على ممارسة دورها في قطاع الاعمال.

ويقوم مجلس سيدات أعمال الإمارات بدور هام في تعزيز مشاركة المرأة في منظومة العمل الاقتصادي والارتقاء بمصالح سيدات و صاحبات الأعمال في الدولة وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجههن في أعمالهن التجارية والصناعية والخدمية .. بجانب تشجيع مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز دورها في الأنشطة التجارية المختلفة وتوفير البرامج والدراسات التدريبية اللازمة لها و إبداء الرأي وتقديم التصورات حول مختلف التشريعات والقوانين الاتحادية والمحلية ذات الصلة بمشاركة وممارسة المرأة للعمل التجاري. كما يعمل المجلس على تعزيز العلاقات والتعاون مع الهيئات والجهات النسائية المحلية والإقليمية والدولية للاستفادة من تبادل الخبرات والمعلومات لتطوير عمل المرأة.

خطوات ثابتة

وتجاوزت دولة الإمارات العديد من الدول في مجال تمكين المرأة حيث دعمت القوانين المؤسساتية ثبات خطوات المرأة وتطورها وأخذت على عاتقها توفير البيئة المناسبة لوجودها عندما ألزمت الشركات الحكومية خلال عام 2012 بوجود المرأة في مجالس إداراتها وتبعه قرار عام 2015 بإلزام الشركات المدرجة في سوق الأسهم بتعيين المرأة في مجالس إدارة شركاتها وتم تعديله خلال شهر مايو الماضي لزيادة نسبة تمثيل المرأة إلى 20 في المائة في مجالس إدارة الشركات المدرجة.

رفع معدل مشاركة المرأة ومساهماتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدولة

كما أصدر مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي خلال جلسته في التاسع من شهر ديسمبر عام 2012 قرارا بإلزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والشركات الحكومية في الدولة.

وأصدر مجلس إدارة هيئة الاوراق المالية والسلع خلال العام الماضي 2015 قرارا بشأن " ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي " الذي أكد تعزيز وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة من أجل إلزام الشركات الخاضعة لقرار الحوكمة بمراعاة أن يكون من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مرشح واحد - على الأقل - من العنصر النسائي وإلزام الشركة بالإفصاح عن الأسباب التي حالت دون ترشح أي عنصر نسائي والإفصاح عن نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس لإدارة ضمن تقريرها السنوي عن الحوكمة.

وأعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في القمة الحكومية العالمية التي عقدت في العاشر من شهر فبراير عام 2015 في دبي تشكيل " مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين " .. بهدف تفعيل دور المرأة كشريك أساسي في صنع المستقبل وذلك تماشيا مع نهج الدولة في تعزيز مكانتها وبما يكفل لها التواجد في كافة ميادين العمل تكاملا مع دورها كمربية للأجيال وعماد للأسرة واللبنة الرئيسية لبناء المجتمع.

الاقتصاد في أرقام

8.6 مليارات درهم

8.6 مليارات درهم إجمالي قيمة تجارة الإمارات الخارجية من الألبان ومشتقاتها «2.33 مليار دولار». خلال عام 2015. وبلغ حجم التجارة المباشرة للدولة 2.07 مليار دولار.فيما سجل إجمالي قيمة تجارة المناطق الحرة الإماراتية من الألبان ومشتقاتها 955 مليون درهم «260 مليون دولار».وتبوأت دولة الإمارات المرتبة السادسة عالمياً من حيث الاستيراد العالمي للألبان والقشدة المركزة أو المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية. فيما جاءت في المرتبة العاشرة عالمياً للصادرات العالمية من الألبان والقشدة المركزة أو المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية.وذلك وفقاً للدراسة التي أصدرتها وزارة الاقتصاد حديثا حول واقع التجارة الخارجية للدولة من منتجات الألبان ومشتقاتها. وأيضا واقع التجارة العالمية في هذا النشاط. وأشارت الدراسة إلى زيادة كميات الإنتاج الحيواني بالدولة خلال عام 2014 مقارنة مع عام 2013. وذلك وفقاً لنتائج مسح المزارع التجارية 2014 الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات.

10.7 مليارات دولار

10.7 مليارات دولار مساهمة مجموعة الاتحاد للطيران وشركاءها بالحصص في الاقتصاد الامريكي هذا العام .وتعمم المجموعة وشركاءها سوق التوظيف على امتداد الولايات المتحدة الأميركية بنحو 108 آلاف وظيفة في عام 2016. الأمر الذي من شأنه أن يظهر تأثيراً واضحاً على واحد من أكبر الاقتصادات في العالم. ولدى المجموعة التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها. مصالح رئيسية في الولايات المتحدة حيث تخدم 6 مدن. وطبقاً لتقرير لمجموعة أكسفورد الاستشارية العالمي فإن المساهمة الاقتصادية تشمل إنفاق رأس المال مع الموردين في الولايات المتحدة ودعم مئات الآلاف من الوظائف الداخلية. وخلال العام الجاري. ستصل المساهمة الاقتصادية الأساسية لمجموعة الاتحاد للطيران في الاقتصاد الأميركي إلى 3.8 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي. ما من شأنه أن يدعم 30,3 ألف وظيفة.

3.7 تريليونات درهم

3.7 تريليونات درهم إجمالي قيمة التحويلات التي نفذت بين البنوك العاملة بالدولة عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية خلال الشهور الستة الأولى من العام الجاري مقارنة بنحو 2.89 تريليون درهم عن ذات الفترة نفسها من عام 2015 بنسبة نمو بلغت 28.4% بحسب إحصاءات المصرف المركزي. وارتفعت التحويلات بين البنوك من نحو 546 مليار درهم خلال يناير الماضي إلى 665 مليار درهم لشهر يونيو الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 21.8%. وكشفت الإحصاءات عن ارتفاع تحويلات العملاء إلى 1.4 تريليون درهم خلال الشهور الستة الأولى من العام الجاري مقارنة بنحو تريليون و33 مليار درهم لذات الفترة من العام الماضي. وأوضحت الإحصاءات أن إجمالي قيمة الإيداعات النقدية في المصرف المركزي بلغت خلال الشهور الستة الأولى من العام الجاري نحو 125 مليار و25 مليون درهم منها 125 مليار درهم ورقية و24.5 ملايين درهم معدنية.

1.3 تريليون درهم

1.3 تريليون درهم صادرات الإمارات من السلع والخدمات بنهاية العام الجاري 2016 درهم مقارنة بـ 1.251 تريليون درهم في العام 2015 بزيادة تبلغ 5 بالمئة. واتجهت صادرات الإمارات خلال 2015 إلى أكثر من 210 دول. محققة زيادة في قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 22% مقارنة مع العام 2014. وذكرحسب محمد الكمالي نائب المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصادرات ونائب رئيس الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية ان دولة الإمارات تعد أهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحتل عالمياً المرتبة 20 في الصادرات السلعية. وفقاً لأحدث إحصاءات منظمة التجارة العالمية. وتأتي هذه النتائج الإيجابية انعكاساً لرؤية دولة الإمارات2021. والتي تسعى لدعم المكانة التجارية للدولة كمركز عالمي رائد في مجال التصدير.

24.6 مليار درهم

24.6 مليار درهم قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدتها دولة الإمارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بما يعادل 6.71 مليار دولار، وفقاً لتقديرات «أف دي آي ماركتس» إحدى خدمات «أف دي آنتليجنس» التابعة لمؤسسة فاينانشل تايمز البريطانية. و أظهرت بيانات المؤسسة أن دولة الإمارات استقبلت خلال 5 أشهر 120 مشروعاً جديداً مما يعرف بالاستثمارات الخضراء «غرينفيلد»، التي تقوم بها شركات أجنبية من خلال إقامة استثمارات جديدة في دولة ما. وتوفر الاستثمارات الجديدة في الدولة ما يقارب 12.8 ألف وظيفة. وشهدت الدولة خلال شهر يناير الماضي استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 7.2 مليار درهم، من خلال إقامة 29 مشروعاً توفر ما يقارب 5232 وظيفة، فيما بلغت قيمة هذه الاستثمارات نحو 6.8 مليار درهم في شهر فبراير 2016 من خلال 21 مشروعاً وفرت 1271 وظيفة، أما شهر مارس 2016 فشهد إنشاء 24 مشروعاً بقيمة 2.27 مليار درهم، وفرت 1110 وظائف. واستقبلت الدولة خلال شهر إبريل 2016 نحو 20 مشروعاً باستثمارات أجنبية مباشرة بلغت 4.44 مليار درهم ووفرت 2210 وظائف، وفي شهر مايو 2016 بلغت الاستثمارات ما يقارب 3.9 مليار درهم من خلال إقامة 26 مشروعاً وفرت 2594 وظيفة.

18 مليار دولار

18 مليار دولار حجم الاستثمارات الإماراتية الروسية المتبادلة ، فيما يشهد التعاون الاقتصادي بين الجانبين بوادر للمزيد من النشاط بين صندوق الاستثمارات المباشر الروسي ، وموانئ دبي العالمية، اللذين أعلنا أنهما بصدد إطلاق مشروع مشترك بقيمة 27.5 مليار درهم، وذلك بعد التعاون الناجح بين الصندوق الروسي و«مبادلة» في العام 2013. وكشف صالح العاروض، رئيس مجلس الأعمال الروسي بدبي في تصريحات صحفية عن أن الشركات الروسية تلقت دعوات للاستثمار في قطاعات البيئة والمشاريع الخضراء والاستدامة في دولة الإمارات، حيث تعتزم دولة الإمارات استثمار نحو 33 مليارردهم «9 مليارات دولار» في المشاريع الخضراء خلال السنوات القليلة القادمة. وأضاف العاروض ان حجم التبادل التجاري بين روسيا والإمارات بلغ نحو 2.5 مليار دولار في العام الماضي.

81.6 مليار دولار

81.6 مليار دولار إنفاق العالم على أمن المعلومات خلال العام الجاري 2016 أي بزيادة 7.9% مقارنة بالعام 2015. و تظهر دراسة حديثة أن الخدمات الاستشارية وتعهيد الأعمال التقنية إلى جهات خارجية تحتل الحصة الأكبر من الإنفاق على أمن المعلومات، في حين من المتوقع أن تشهد 3 فئات أكبر نسبة نموّ في مجال أمن المعلومات، وهي الاختبارات التقنية وتعهيد الأعمال التقنية إلى جهات خارجية وحلول حماية البيانات من الضياع. كما تشير مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية «غارتنر» في أحدث دراساتها ، إلى أن التقنيات الأمنية الوقائية ستواصل نموّها القويّ، لاسيما وأن الكثير من المتخصصين في أمن المعلومات لديهم تفضيلات خاصة في الشراء لاتخاذ تدابير وقائية، ومع ذلك تشهد حلول أخرى مثل «إدارة المعلومات الأمنية والأحداث» و«بوابات عبور الويب الآمنة» تحسينات لتدعم نهج الكشف عن التهديدات والاستجابة لها. ومن المتوقع أن تحقق حلول «بوابات عبور الويب الآمنة» نموا مستمراً حتى العام 2020 بنسبة تتراوح بين 5 و10% سنويا في ظل تركيز المؤسسات على كشف التهديدات الأمنية والاستجابة لها.

10.53 تريليون دولار

10.53 تريليون دولار حجم الديون الداخلية لليابان - مايعادل 1053 تريليون ين- حتى نهاية شهر يونيو الماضي. وتوقع مراقبون، وفق هذه البيانات التي كشفت عنها وزارة المالية اليابانية في طوكيو، استمرار ارتفاع ديون الحكومة مع ازدياد نفقات الضمان الاجتماعي بنحو تريليون ين كل سنة، نظراً لشيخوخة المجتمع السريعة. ويرى مسؤولو الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم أن هذه الديون ليست لدول خارجية، وبالتالي يمكن للحكومة إصدار المزيد من الميزانيات الإضافية التي تعتمد على السندات، أو الديون لتمويل برامج التنشيط الاقتصادي.

اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية تناقش أعمال الفرق الفنية

عقدت اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية اجتماعها السابع في ديوان عام وزارة الاقتصاد بأبوظبي في يوليو 2016، برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد. تناولت أجندة الاجتماع استعراض ومناقشة أهم نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في العاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2015، وأهم التطورات على المسار المتعدد الأطراف في مخرجات المؤتمر. و استعرض المجتمعون أعمال الفرق الفنية المنبثقة من اللجنة

ومناقشة التوصيات التي خرجت بها، حيث تم التركيز على دراسة أثر اتفاقية توسعة تكنولوجيا المعلومات واتفاقية السلع البيئية. وناقش اجتماع اللجنة أيضاً أهم التطورات المتعلقة باتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية على المستوى المحلي، والبروتوكول المعدل لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس)، واستكمال إجراءات المصادقة على البروتوكول. و استعرض المجتمعون أعمال الفرق الفنية المنبثقة من اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية ومناقشة التوصيات التي خرجت بها، حيث تم التركيز على دراسة أثر اتفاقية توسعة تكنولوجيا المعلومات واتفاقية السلع البيئية.

بحث تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع فنلندا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، وسعادة ريتا سوان سفيرة فنلندا لدى الدولة، سبل توطيد العلاقات الثنائية بين الإمارات وفنلندا على الصعيد الاقتصادي والتجاري، وتعزيز تبادل الاستثمارات والتعاون المشترك وتحديداً في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والابتكار ومراكز التطوير والأبحاث. وأكد الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في يوليو 2016 أهمية العمل على تعزيز مستويات التعاون في مجال الطيران وفتح رحلات مباشرة بين البلدين لما له من أثر مباشر على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والارتقاء بحجم التبادل السياحي والتجاري بين البلدين إلى مستويات مأمولة.

و سلمت السفيرة معالي المنصوري رسالة دعوة لزيارة فنلندا للاطلاع على فرص الاستثمار المشترك بين البلدين. واتفق الجانبان على أهمية العمل على التعاون في تنظيم فعاليات اقتصادية مشتركة بين البلدين تتيح منصة مميزة لرجال الأعمال والمستثمرين للتواصل واستكشاف فرص بناء شراكات واعدة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك بما يخدم المصالح التنموية للبلدين.

اجتماع المجلس التنسيقي للصناعة

بحث المجلس التنسيقي للصناعة خلال اجتماعه الأول برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد في ديوان عام وزارة الاقتصاد بدبي في يوليو 2016، كيفية رفع حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي من 14% عام 2014 إلى 20% عام 2021، وزيادة مستوى القدرات التصنيعية عبر رفع تصنيف الدولة على مؤشرات التكامل الاقتصادي للتصنيع، التي تقيس قدرة البلاد على تطوير منتجات لا يمكن إنتاجها وتصديرها إلا من قبل عدد قليل من المناطق الأخرى.

كما حدد الاجتماع الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي يتبناها المجلس، وهي: زيادة مساهمة التصنيع، وتشجيع ودعم القطاعات التي تسهم في تحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021، والتركيز على القطاعات المستهدفة للعمالة المواطنة، وإعطاء الأولوية للقطاعات الجاذبة للاستثمارات الصناعية في المجالات التي تقوم على توفير الطاقة والحد من التلوث.

حضر الاجتماع أعضاء المجلس الذين يمثلون كلاً من وزارة التغير المناخي والبيئة، ومكتب تنمية الصناعة في أبوظبي، ودوائر التنمية الاقتصادية في كل من دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة، ودائرة الصناعة والاقتصاد بالفجيرة، والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، والهيئة الاتحادية للجمارك، واتحاد غرف التجارة والصناعة، واتحاد الصناعيين. كما شارك في الاجتماع عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، وعبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لشؤون الصناعة في الوزارة.

بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مونتينغرو

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد وداركو اوسكو كوفيش، سفير جمهورية مونتينيغرو لدى الدولة، سبل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري، كما جرى التنسيق بشأن التحضيرات الخاصة بالاجتماع المقبل للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء، الذي عقد بمقر وزارة الاقتصاد بدبي في سبتمبر 2016، أبرز الفرص الاستثمارية ومجالات التعاون خلال المرحلة المقبلة، بالتركيز على قطاعات النقل الجوي والزراعة والسياحة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما تشهده تلك القطاعات من معدلات نمو متسارعة وفي ظل ما يتمتع به البلدان من قدرات وإمكانات واعدة يمكن أن تولد شراكات بناءة.

وأكد المنصوري إن علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين سجلت تطورا ملموسا، إلا أنها مازالت لا تعكس حجم القدرات والإمكانيات التي يتمتع بها الجانبان، متوقعا أن تشهد العلاقات المشتركة المرحلة المقبلة مزيد من النمو والتطور، خاصة في ظل تزايد اهتمام الشركات الإماراتية للاستثمار في عدد من المشروعات التنموية في مونتينيغرو للاستفادة مما تطرحه من سوق متنامٍ ومناخ جاذب لرجال الأعمال.

"الاقتصاد" تبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع فيتنام

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع سعادة فام بينه دام سفير جمهورية فيتنام لدى الدولة، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة وأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة والتي تخدم الأهداف التنموية للبلدين. و ذكر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إن دولة الإمارات العربية وجمهورية فيتنام يتمتعا بعلاقات اقتصادية وتجارية متنامية، إذ شهدت السنوات القليلة الماضية نموا ملحوظا في إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين، متجاوزة حاجز الـ 9 مليار دولار بنهاية عام 2015، شاملة حجم التجارة في المناطق الحرة.

حضر اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة بدبي في سبتمبر 2016، سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية.

وزير الاقتصاد يدعو إلى دعم مشاريع الشباب

دعا معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد ، المؤسسات والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية لأن تكون داعماً للشباب المواطن في مشاريعهم، معتبراً ذلك واجباً وطنياً ومسؤولية لا ينبغي تجاهلها تجاه الاقتصاد الوطني.وأشار إلى ضرورة التنسيق لتوسيع مسألة تخصيص 10% من المشتريات السنوية للهيئات الاتحادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تشمل الهيئات والدوائر المحلية، مؤكداً مسؤولية الجميع تجاه دعم الشباب المواطن، وتعزيز دورهم وتنافسيتهم في السوق المحلي.

جاء كلام المنصوري خلال اجتماعه في سبتمبر الماضي بمقر غرفة دبي مع مجلس شباب تجار دبي، المنضوي تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة دبي، للاطلاع على خططهم للمرحلة المقبلة، والاستماع إلى التحديات التي يواجهونها ضمن جهودهم لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب المواطن.

ودعا الوزير أعضاء المجلس الذين يمثلون صوت الشباب المواطن من رواد الأعمال في دبي، إلى التنسيق والعمل المشترك مع الهيئات والمبادرات الوطنية مثل البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصندوق خليفة لتطوير المشاريع وغيرهم، معتبراً أن ذلك سيسهم في تنسيق الأدوار وتحقيق الفائدة للشباب المواطن.

واتفق مجلس شباب تجار دبي ووزارة الاقتصاد في نهاية اللقاء على عقد اجتماع تنسيقي نهاية العام الجاري لمناقشة سبل التعاون لدعم رواد الأعمال المواطنين.

الاقتصاد ونيوزيلندا تستعرضان آفاق التعاون في القطاعات الحيوية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال استقباله تود ماكلاي وزير التجارة النيوزلندي والوفد المرافق له سبل تعزيز التعاون والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وخاصة في القطاعات والمجالات الحيوية لكليهما. واستعرض الاجتماع إمكانات زيادة حجم التبادل التجاري وآفاق توسيع التعاون بمجالات الزراعة والصناعات الغذائية والطاقة المتجددة والابتكار واقتصاد المعرفة والطيران المدني، كما تطرق إلى الوضع الراهن لاتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونيوزيلندا.

حضر الاجتماع الذي عقد في ديوان عام وزارة الاقتصاد في دبي في سبتمبر 2016 المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وعبدالله أحمد آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة و جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية وسلطان أحمد درويش مدير إدارة المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية وطارق السويدي مدير إدارة الاتصال الحكومي بالإنابة في وزارة الاقتصاد.

المنصوري يبحث فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع سلوفينيا

عقد المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، اجتماعاً ثنائياً مع زدرافكو بوتشفيالشك وزير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا السلوفيني، على هامش ملتقى الأعمال الإماراتي السلوفيني، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة دبي في سبتمبر الماضي، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة سلوفينيا.

تناول الاجتماع أبرز القطاعات المرشحة لتكون أساس لانطلاق مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، بالتركيز على فرص الاستثمار في مجالات البنية التحتية والنقل والتكنولوجيا وتقنيات معالجة المياه والزراعة والصناعات التحويلية المتقدمة.

كما عقد المنصوري لقاء مع كبرى الشركات السلوفينية المستثمرة بالدولة، بحضور وزير التنمية والاقتصاد السلوفيني. حضر الاجتماع كل من محمد خميس المهيري وكيل وزارة في وزارة الاقتصاد، وجمعة الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية بالوزارة، وعبد الله سلطان الفن الوكيل المساعد لقطاع الصناعة بالوزارة، فيما حضر عن الجانب السلوفيني تاتيانا مشكوفا، القائمة بأعمال سفيرة جمهورية سلوفينيا لدى الدولة، وعدد من كبار المسؤولين بالحكومة السلوفينية.

تكريم المؤسسات الرائدة ضمن مبادرة «الإماراتيين في مهنة التدقيق المالي»

كرّم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، الشخصيات والشركات والمؤسسات التي حازت جوائز الريادة في مبادرة الإماراتيين في مهنة المحاسبة والتدقيق والإدارة المالية، إضافة إلى مجموعة من الكفاءات الإماراتية الحائزة مؤهل المحاسبة القانونية.جاء ذلك خلال حفل نظمته جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في سبتمبر 2016 في فندق الخور جميرا بدبي في ختام الدورة الأولى من المبادرة التي أطلقتها الجمعية عبر ذراعها الاستشارية: مجلس الخدمات المالية.

قال معالي المهندس سلطان المنصوري إن رؤية الإمارات 2021 أولت اهتماماً كبيراً لتوظيف الطاقات الكامنة لرأس المال البشري المواطن، وتعظيم مشاركة الكفاءات الإماراتية المتميزة بالمعرفة والابتكار في القطاعين الحكومي والخاص سعياً لبناء اقتصاد معرفي مستدام. وأشار معاليه إلى أن تطوير مهنة المحاسبة القانونية والتدقيق المالي يحظى باهتمام كبير في السياسات الاقتصادية الحكومية بالدولة نظراً إلى دورها المحوري في ضبط وتنظيم قطاع الأعمال وتطوير نظام حوكمة الشركات.

الاقتصاد تشارك بمعرض الصين - أوراسيا

شاركت وزارة الاقتصاد في فعاليات الدورة الخامسة لمعرض الصين - أوراسيا الذي عقد في سبتمبر 2016 وستمر ستة أيام ، في مدينة أورومتشي عاصمة إقليم شينجيانغ بالصين.

وأكد سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة الذي مثل االدولة في المعرض، أن دولة الإمارات تمثل بوابة تجارية رئيسة للأعمال والاستثمارات الصينية الواردة إلى المنطقة، حيث تتوسع انطلاقاً منها نحو مختلف الأسواق الأوروبية والإفريقية، مشيراً إلى متانة وعمق العلاقات الاقتصادية مع الصين التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري للدولة. وقال آل صالح إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به الدولة، مقترناً بحالة راسخة من الاستقرار السياسي، وبنية تحتية متطورة ومتكاملة الخدمات، جعل من الإمارات نقطة إقليمية وعالمية بالغة الأهمية في مجال الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وممارسة الأعمال التجارية.

المشاركة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الوزاري لـ "الأونكتاد"

شاركت دولة الإمارات ممثلة بوزارة الاقتصاد في فعاليات الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التعقدت في يوليو 2016 واستضافتها العاصمة الكينية نيروبي.

ترأس وفد لدولة الى المؤتمر الذي عقد تحت شعار «من القرار إلى التنفيذ..نحو بيئة اقتصادية عالمية شاملة وعادلة للتجارة والتنمية» سعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد.وأكدت دولة الامرات خلال مشاركتها في المؤتمر حرصها على مساندة دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» لتعزيز فرص بناء نظام اقتصادي واجتماعي عادل ومتوازن.وقال جمعة محمد الكيت الوكيل في كلمته أمام أمام المؤتمر إن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومكانتها التجارية المرموقة دوليا عوامل مهمة في دعم أهداف الأونكتاد.

تنظيم جلسة حوارية بمناسبة يوم المرأة الاماراتية

نظمت وزارة الاقتصاد في اغسطس 2016 جلسة حوارية بالتعاون مع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بمناسبة يوم المرأة الإماراتية، تحت عنوان (المرأة في مجالس إدارة القطاع الخاص) تناولت خلالها سبل تعزيز تواجد المرأة في المناصب التنفيذية ونسب تمثيلها بمجالس إدارة الشركات وتحديدا في القطاع الخاص، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة للمرأة في هذا الصدد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، إن المرأة شريك رئيسي وفاعل في مسيرة التنمية بالدولة، إذ أثبتت جدارة في مختلف المهام الموكلة إليها في مختلف ميادين العمل سواء على صعيد القطاع الحكومي أو الأعمال التجارية الخاصة، ونحن نفتخر بما حققته من نجاحات مشرفة في قطاعات عدة.

ترأس الجلسة الحوارية سعادة عبد الله أل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، بحضور سعادة حميد بن بطي الوكيل المساعد لقطاع الشركات وحماية المستهلك، وشارك في الجلسة سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي بالإنابة لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسعادة شمسة صالح المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للمرأة ومنسقة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، والدكتور أشرف جمال الدين الرئيس التنفيذي معهد حوكمة، وسعادة الدكتورة أمنة آل علي رئيسة مجلس سيدات أعمال عجمان، إلى جانب عدد من عضوات مجالس سيدات الأعمال بالدولة.

وزارة الاقتصاد توقع مذكرة تفاهم مع مستشفى الشرق

وقعت وزارة الاقتصاد مذكرة تعاون مع "مستشفى الشرق" من أجل تحقيق تعاون مثمر بين الطرفين لتوفير الخدمات الطبية والعلاجية لموظفي الوزارة. ويأتي توقيع المذكرة في إطار جهود الوزارة لبناء شراكات فاعلة مع مختلف المؤسسات من القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم أهداف الوزارة في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة لتنمية وخدمة المجتمع. وقع مذكرة التفاهم، في مقر الوزارة في دبي في يوليو 2016، كلا من سعادة يوسف عيسى الرفاعي، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بوزارة الاقتصاد، وأحمد علي الحفيتي، نائب المدير التنفيذي لمجموعة الشرق للرعاية الصحية. وبموجب إتفاقية التعاون الموقعة تقدم مستشفى الشرق مميزات سعرية على الخدمات الاستشارية والعلاجية لموظفي وزارة الاقتصاد.

وقال سعادة يوسف الرفاعي إن مستشفى الشرق من المؤسسات العلاجية المشهود لها بالكفاءة في مجال الخدمات الطبية والعلاجية في إمارة الفجيرة، مشيرا إلى أن توقيع مذكرة التعاون يأتي في إطار حرص الوزارة على توطيد علاقات التعاون مع شركائها من الجهات الحكومية ومن القطاع الخاص بما ينعكس إيجابا على مناخ العمل بداخلها، فضلا عن تعزيز بناء شراكات من شأنها تحقيق تنمية ورفاهية المجتمع.

الاقتصاد تبدأ تنظم لقاءات شهرية مع المتعاملين عبر تويتر

أطلقت وزارة الاقتصاد مبادرة "# سعادتكم غايتنا" على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وهي سلسلة من اللقاءات المباشرة التي ستعقد بشكل شهري مع جمهور المتعاملين عبر الموقع، للتواصل معهم وتلقي أفكارهم واقتراحاتهم حول تطوير الخدمات التي تقدمها الوزارة بما يحقق لهم السعادة المستدامة.

وعقدت الوزارة في السابع من أغسطس 2016 أول لقاء مباشر مع المتعاملين، والذي سيشهد طرح عدد من المقترحات الخاصة بتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتبادل الآراء حولها من خلال نقاش مفتوح لمدة ساعة.

وتأتي سلسلة اللقاءات الشهرية ضمن مجموعة المبادرات التي أطلقها المجلس التنفيذي للسعادة والإيجابية بوزارة الاقتصاد خلال اجتماعه الأول في شهر يونيو الماضي. إذ تبنى المجلس عدد من المبادرات التي تستهدف تطوير الخدمات وتحقيق تواصل بناء بين الوزارة وجمهور المتعاملين انسجاما مع هدف إسعاد المتعاملين والذي يُمثل أولوية في العمل الحكومي.

و قال سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، إن مبادرة "# سعادتكم غايتنا" تستهدف تعزيز العلاقة بين فريق العمل والمتعاملين بوزارة الاقتصاد، وذلك عبر إتاحة منصة شهرية للتواصل والتباحث حول الأفكار التطويرية والابداعية وتبادل الاقتراحات بشأن أفضل الممارسات لتفعيلها انسجاما مع أهداف البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية والذي يستهدف تعزيز بيئة مؤسسية قائمة على السعادة والايجابية بالمؤسسات الحكومية.

"الاقتصاد" تكرم السفير الهندي

كرمت وزارة الاقتصاد في شهر اغسطس 2016سعادة تي بي سيثارام، السفير الهندي السابق لدى الدولة بمناسبة انتهاء مهام عمله.

ونيابة عن معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد قام سعادة عبدالله ال صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة بتكريم السفير الهندي، مثنياً على جهوده المتميزة في إثراء ودعم علاقات التعاون الثنائي، وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين البلدين، متمنياً له النجاح والتوفيق في مهامه المستقبلية. وأعرب عن تفاؤله بما يحمله المستقبل من فرص من شأنها توطيد ودعم العلاقات بين البلدين الصديقين. جاء ذلك خلال الاحتفال الذي نظمه المجلس الهندي لرجال الأعمال والمهنيين في دبي بمناسبة الذكرى الـ70 لاستقلال جمهورية الهند.

ومن جانبه، قام المجلس الهندي لرجال الأعمال والمهنيين بدبي بتكريم عبد الله آل صالح لجهوده المبذولة في توثيق أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك، وتعزيز الروابط بين مجتمع الأعمال من الجانبين.

وزارة الاقتصاد توزع قسائم شرائية على الجمعيات الخيرية

أطلقت وزارة الاقتصاد مؤخراً مبادرة «بطاقات الأفضل» الخيرية، في إطار المبادرات التي تبنتها الوزارة بمناسبة يوم زايد للعمل الإنساني، حيث وزعت مجموعة كبيرة من قسائم بطاقات «الأفضل» الشرائية من «تعاونية الاتحاد» بقيمة إجمالية تصل إلى 100 ألف درهم. وشملت الجهات المستفيدة من المبادرة كلاً من مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي، وهيئة الأعمال الخيرية بعجمان، وجمعية دار البر بدبي، إضافة إلى فئة موظفي الوزارة من المستخدمين ومحدودي الدخل.

أشرف على تنفيذ مبادرة «بطاقة الأفضل» فريق العمل الإنساني بوزارة الاقتصاد، الذي تم تشكيله بموجب قرار وزاري أصدره معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد عام 2014، بهدف تفعيل دور الوزارة في تحقيق مفاهيم العمل الانساني.